

اِسْتِعْمَارُ مِصْرَ بِوِاسِطَةِ الْمِصْرِيِّينَ

المراجع الأجنبية

- Weudell Cleland* : A Population Plan for Egypt.
Henry Habib Ayrout : Fellahs.
Schrumpf-Pierron : La teneur en minéraux de la nourriture dufellah.
Seligman : Progressive Taxation in theory and practice.
H. Lowy : Sur les Equatations fondamentales de l'Hydrologie électrodynamique.
W. F. Hume : Geology of Egypt.
H. Lowy : Iso-dielectric Lines and geologic structure.
E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine marshes and Libya.
H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des deserts.
F. Fowrean : Documents scientifiques de la Mission Sahrienne d'Alger au Congo par le Tchad.
William Willecocks : The Restoration of the ancient Irrigation of Bengal.
E. F. Gautier : Le Sahara.
Jean Mazuel : Le Wadi Rayan, le lac Moeris de l'antiquité.
Hafez Afifi : La Cooperation des égyptiens et des étrangers
Ferdinand De Lesseps : Lettres, Journal et documents pous servir à l'histoire du Canal de Suez.
J. Charles Roux : L' Isthme et le canalde Suez.
Charles Lessage : L' Achat des Actions de Suez.
Leiden : L'Egypte et L'Europe, par un anaien juge mixte
Abbas Hilmi : A few words on the Anglo Egyptian Settlement

المراجع العربية

- الدكتور السيد صبرى : تحليل نتائج التعداد في مصر
 محمود كامل : مصر القدي تحت حكم الشباب
 عبد الفتى غنام : الاقتصاد الزراعى وادارة العزب
 الدكتور حسن كمال : غذاء الجماعة
 الدكتور عبد الواحد الوكيل : الصورة القاعمة لحالة مصر الصحية
 الدكتور زكى عبد المتعال : أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى
 أحمد ممدوح مرسى : الضريبة على الايرادات علما وعملا .
 الدكتور محمود سامى جنينه : القانون الدولى العام
 أحمد رشدى صالح : قناة السويس
 محمد عرفان : مدينة بور فؤاد

١ - تبلغ مساحة مصر مائتين وأربعين مليوناً من الأقدنة . لم يدخل منها - إلى الآن - في « الزمام » أى الأراضى المزروعة أو الصالحة للزراعة وإن لم تزرع فعلاً إلا ١٢١٠٣٦٢٠٨ فداناً ، منها ٧٤٢٠٣٥٣٠٥ فداناً مزروعة فعلاً والباقي وقدره ٨٣٧٩٠٠٨٣٠٠ لم تزرع بعد ^(١) ويبلغ مجموع الأيراد الأهلى لعام ١٩٣٥ - طبقاً للتقرير الذى نشرته اللجنة التى ألفت لدراسة الفاقة فى يوليو عام ١٩٣٨ - مائة وخمسة وثمانين مليوناً من الجنيهات إذا وزعت على عدد السكان عامئذ وهو خمسة عشر مليون ونصف المليون نسمة لخص كل فرد إثني عشر جنيهاً مصرياً فى السنة . وهذا المبلغ من التفاهة بحيث يثير الدهشة إذا قورن بمتوسط ما يخص كل فرد فى الدول الأخرى . فمستوى الأيراد فى السويد ستون جنيهاً للفرد الواحد عام ١٩٣٥ مستوى الأيراد فى الولايات المتحدة الأمريكية ثمانون جنيهاً عام ١٩٣٤ . وليست تفاهة مستوى إيراد الفرد هى أسوأ ما يعانى به المصرى العادى فلو استطاع كل مصرى أن يفوز بجنيه شهرياً لما ترتبت النتائج الاجتماعية والصحية والعلمية والسياسية الوخيمة التى تثير ذعر الجيل الجديد من المصلحين المصريين . رغم أن ذلك « الجنيه » الواحد لا يمكن أن يفي بالحاجات الضرورية شهراً أبداً كمله لآدمى يعيش فى القرن العشرين ، ولكن الذى يلفت النظر فى هذا الأمر الخطير أن الأيراد الأهلى موزع توزيعاً ظالماً ، فقد بلغ عدد ملاك الأراضى الزراعية عام ١٩٣٥ - وهو العام الذى اتخذته اللجنة التى أشرت إليها فى صدر هذا الباب مقياساً لعملها - ٢٣٦٥٦٠٤ ر٢٣٦٥٦٠٤ يملكون ٥٨٣٦٩٥٩ فداناً . وكانت نسبة الذين يملكون أقل

من خمسة أفدنة ٩٣ في المائة من مجموع الملاك وبلغت نسبة ما يملكونه ٣١ في المائة من مجموع الأراضي، أما عدد الملاك الذين كانوا يملكون أكثر من عشرين فداناً فكانت نسبتهم ١٥ في المائة من مجموع الملاك وكانوا يملكون أكثر من نصف مجموع أراضي القطر. وعلى هذا الأساس استولى واحد ونصف في المائة فقط من المصريين على نصف الإيراد الأهلي الذي غلته جميع موارد القطر عام ١٩٣٥، وهذا يعني أن ٢٣٢.٠٠٠ مصري نال كل منهم أربع مائة وعشرين جنيتها بينما لم يبق لأهل مصر إلا ستة جنيهات وأربع مائة مليم لكل فرد. وإذا قسمنا ٣١ في المائة من مجموع الأراضي - وبالتالي ٣١ في المائة من الإيراد الأهلي - على سواد الشعب الذي يكون ٩٣ في المائة من السكان فإن ما يخص الفرد الواحد لا يزيد عن أربعة جنيهات. وهذه الأرقام معناها أن الأسرة المصرية العادية التي تتكون من خمسة أفراد يجب أن تعيش بميزانية سنوية تتراوح بين عشرين واثنين وثلاثين جنيهاً (١)

٢ - وليست هذه الأراضي المزروعة كلها - مع ذلك - ملكاً خالصاً للمصريين فإن آخر إحصاء - وهو إحصاء عام ١٩٤٠ - يدل على أن الأجانب يملكون ٤٠٨٦٨٣ فداناً أي نحو عشر مجموع الأراضي المزروعة. وهي نسبة مرتفعة جداً لا يطيقها الاقتصاد الأهلي للدولة لا تزال تعتمد في مواردها على الزراعة.

وقد لوحظ - في الأعوام الأخيرة - انصراف الأجانب عن تملك الأراضي الزراعية. فإن إحصاء ١٩٣٦ يدل على أن مساحة الأراضي التي

We Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte (١)

يملكها الأجانب كانت ٢٨٠٠٠٠٠ ر ٤٩٧٠٠٠٠ فداناً وإحصاء ١٩٣٨ يدل على أن مساحة تلك الأراضي التي يملكها الأجانب كانت ٢٢٠٠٠٠٠ ر ٤٢٨٠٠٠٠ فداناً . إلا أن متوسط ما يملكه الفرد الواحد من المصريين من أرض بلاده لا يزال أحط بكثير من متوسط ما يملكه الفرد الواحد من الأجانب فإن إحصاء ١٩٤٠ يدل على أن متوسط ما يملكه المالك الزراعي المصري هو ٩٣ ر ١ فداناً بينما متوسط ما يملكه الأجنبي هو ٥٣ ر ٧٧ فداناً ويبدو جلياً الفرق الهائل بين المتوسطين . ورغم انصراف الأجانب عن تملك الأراضي الزراعية ، لا يزال متوسط ما يملكه الواحد منهم في ارتفاع . أي أن الذين لا يزالون يتشبثون بتملك تلك الأراضي منهم يتوسعون في ملكياتهم الزراعية عن طريق الشراء . ففي إحصاء سنة ١٩٣٨ عند ما كانت مساحة ما يملكه الأجانب ٢٢٠٠٠٠٠ ر ٤٢٨٠٠٠٠ فداناً كان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٣٢ ر ٧٣ فداناً فلما هبطت مساحة ما يملكونه في عام ١٩٤٠ إلى ٦٨٣ ر ٤٠٨ فداناً ارتفع متوسط ما يملكه الواحد منهم إلى ٥٣ ر ٧٧ فداناً . وتبدو خطورة هذا المتوسط في الملكيات الواسعة . فإن متوسط ما يملكه الفرد الواحد من الأجانب الذين يملكون أكثر من ألفي فدان هو ٣٨ ر ٥٥٣٨ فداناً بينما متوسط ما يملكه الفرد من المصريين الذين يملكون أكثر من ألفي فدان هو ٩٠ ر ٣٩٢٧ فرغم ما هو معروف عن بعض الأسر المصرية الكبيرة التي توارثت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية جيلاً بعد آخر من الرغبة الغريزية في التوسع إلا أن الأجانب — حتى في تلك الملكيات الواسعة — لا يزال متوسط ما يملكه الواحد منهم أعلى بكثير من متوسط ما يملكه المصري .

وهذا المتوسط الذي يخص الفرد في مصر من أرض بلاده أقل بكثير مما يخص الفرد في الدول الزراعية الأخرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا

والهند إذ أن متوسط ما يخص الفرد هناك يتراوح بين فدانين ونصف واثني عشر فداناً ولا يعترض على ذلك بأن عمل الفلاح المصرى أكثر لأن أغلب الأراضى تزرع أكثر من زرعة واحدة فى السنة لأن الزارع فى البلاد الأخرى وإن خصته مساحة أكبر إلا أنه لا يزرعها كلها مما يبعد الدورة الزراعية ويخصب الأرض فيزيد المحصول مع قلة المصروف أو بعبارة أخرى أن الزراعة فى مصر Intensive بينما هى فى أغلب الدول الزراعية الأخرى Extensive^(١).

ومما يدخل فى حكم الأراضى التى ليست ملكاً خالصاً للمصريين الأراضى المرهونة للبنوك العقارية الأجنبية فقد بلغت مساحة الأراضى المرهونة للبنك العقارى المصرى وحده فى السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٠ ما يقرب من مساحة الأراضى التى يملكها الأجانب فإن تلك الأراضى المرهونة قد بلغت مساحتها على وجه التجديد ٣٧٨٥٥٢ فداناً ويبلغ مجموع مساحة الأراضى المرهونة مليون فدان^(٢). ومن الحكمة ألا تدخل هذه المساحة - وغيرها من المساحات المرهونة للبنوك الأجنبية المرتهنة - جزافاً فى نطاق الأراضى التى تقرر الإحصائيات الرسمية أن المصريين يملكونها. أى يجب خصمها من الـ ٦٢٨٠٦٢٨ ر٧٦٩ فداناً التى يقرر كتاب الإحصاء أن المصريين يملكونها. أو على الأقل يجب إرجاء احتسابها من تلك المساحة حتى يتحدد موقف ملاكها الراهنين لما ثبت من تراكم الفوائد عليهم وعجزهم عن السداد عجزاً جعل تلك المساحات المرهونة لا تساهم بكل غلتها فى الإيراد الأهلى العام لما يقتطع من تلك الغلة لحساب البنوك المرتهنة.

(١) الدكتور السيد صبرى : « تحليل نتائج التعداد فى مصر » ص ١٢٥

(٢) Henry Habib Ayrout: Fellahs p. 34.

ومما يدخل أيضاً في حكم الاراضى التى ليست ملكاً خالصاً للمصريين الاراضى الموقوفة التى بلغت مساحتها فى عام ١٩٤٠ : ٦٦٢ر٧٠٠ فداناً فهذه المساحة الواسعة مثقلة بقيود تعجزها هى الأخرى عن المساهمة بكل غلتها فى الإيراد الأهلى العام .

٣ — وعلى أى وجه قلبت الاحصائيات الرسمية عن الزراعة فى مصر يتضح منها أن متوسط ما يخص الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة فى مصر لا يزيد إطلاقاً عن نصف فدان ! فان عدد المشتغلين بالزراعة طبقاً لإحصاء ١٩٤٠ يبلغ ٢٠١ر٣٠٨ر٤ من الذكور والإناث ، فإذا فرضنا أن لكل منهم فرداً واحداً يعوله ، كزوجة أو زوج أو طفل — وهو فرض مسرف فى التواضع — لو جدنا أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة يبلغ نحو التسعة ملايين من المصريين ولا يتضح أن ما يخص الفرد الواحد لا يزيد عن نصف فدان .

كما أن الملاك الذين يملكون فداناً فأقل — وهم الغالبية العظمى من الملاك المصريين لأن عددهم يبلغ فى إحصاء ١٩٤٠ : ١٧٧٣ر١٧٦٠ من مجموع الملاك المصريين وعددهم ١٣٦ر٤٧٣ر٢ — لا يزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن ٤١ فى المائة من الفدان أى أقل من نصف الفدان وهم يمثلون المتوسط الحقيقى للملكية الزراعية فى مصر لأنهم كما رأينا السواد الأعظم من ملاك الأراضى لأنهم أكثر من ثلثى عدد الملاك .

وأصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة — وخاصة التى تنقل عن فدان — هم الذين يشتغلون بالزراعة فى أراضيمهم بأنفسهم وهم مع الزراع المستأجرين والزراعى الذين يساعدون ذويهم والزراعى بالأجرة والفعلة والبستانيون الذين يقصد بهم الاحصائيون « الزارعين » Cultivators

وعدددهم - طبقاً لإحصاء ١٩٢٧ - وهو آخر احصاء حُصل طبيعة كل طائفة من تلك الطوائف - كالآتي :

٧٢٤,٨٧٧	.	.	.	زراع بأرضهم
٢٣٨,٣٥٦	.	.	.	« مستأجرون
٩١٣,٥٧٣	.	.	.	« يساعدون ذويهم
١,٤٥٥,٧٣٦	.	.	.	« بالأجرة وفعلة
٨,٥٩٥	.	.	.	بستانيون
<hr/>				
٣,٣٤١,١٣٧				الجملة

وقد لاحظ الإحصائيون المصريون أن « الأرض ليست مورد رزق المشتغلين بالأعمال الزراعية فقط بل هم ونساؤهم وأطفالهم ومن يعولون غير هؤلاء ممن يقدرون بحوالي تسعة ملايين من الأنفس فإن الفرد الواحد في الريف يعيش على أقل من الفدان بكثير لأن الزمام المزروع يبلغ حوالي الخمسة ملايين فدان ونصف » (١) ولو أنهم فطنوا إلى أن الزمام المزروع لا يملكه - جميعه - المصريون وحدهم وإنما يملك الأجانب نحو عشرة وهم لا يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المصريون، لانهوا معنا إلى أن المشتغل بالزراعة من المصريون لا يعيش على أكثر من نصف فدان . وهذه الملايين التسعة أو العشرة من المصريين الذين يعيشون فعلا على الزراعة سواء عن طريق الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان أو عن طريق الاشتغال بالأجر لدى الغير تعاني أهوال مستوى منحط للعيشة جدير بأن يخزى جميع الأحزاب التي تعاقبت على حكم مصر منذ عام ١٩٢٢ زاعمة أنها تستند في توابها الحكم إلى ثقة الملايين من الناخبين الذين غالبيتهم العظمى

(١) الدكتور السيد صبرى - الرجوع السابق - ص ١٢٣ .

من أولئك المزارعين وأنها تحكم مصر حكما ديموقراطياً لمصلحة الشعب!
فالعامل الزراعى فى مصر فى الأوقات العادية - أى التى لا أثر لاعتبارات
الحرب والتضخم المالى فيها - يتقاضى أجراً يومياً يتراوح بين قرشين
ونصف وثلاثة قروش وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم . كما
أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعولهم يتراوح من شخصين الى ثلاثة
أشخاص بين زوجة وأولاد يوزع عليهم ذلك الأجر الحقيقى فلا يكاد يصيب
الواحد منهم فى اليوم قرش واحد . أى أن هناك نحو تسعة ملايين من
المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليمات فى اليوم وهو
مستوى منحط لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين إلى أقل من
مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر . . . !

وليس فى هذا أقل مبالاة فإن مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من
مواشى الفلاح الفقير فى العام لا يقل عن سبعة جنيهات يمكن توزيعها على
الشكل الآتى :

قرش	
٣٥٠	إجارة نصف فدان برسيم .
٦٧,٥	» » » ثلث » (بين زراعة الأذرة والقطن)
١٠٠	ثمن خمسة أحمال تبن أبيض .
١٥٠	ثمن أردب فول عليق .
١٢٠	قيمة دراوة أو عفش زراعة فدان أذرة .

مجموع تكاليف الماشية الواحدة . ٧٨٧,٥

أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه

وتسعة ملايين مصري يعيشون من العمل في الزراعة^(١). فقد تبين لنا أن أن الفلاح المصري لا يكسب في العام أكثر من ستة جنيهات على أساس عمله مائتي يوم بأجر يومي قدره ثلاثة قروش وأن ذلك الفلاح يعول - على الأقل - زوجة وطفلاً أو طفلة أقل من خمسة أعوام أي أقل من السن التي يبدأ فيها الطفل في الارتزاق فلا يزال الواحد أكثر من مائتي قرش في العام وقد يعترض على هذا الكلام بأن الفلاح المصري يستفيد من لبن ماشيته ومن نتاجها ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية فإن ابن البقرة المصرية يستنفده ابنها الرضيع الذي إذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته أي عند انقطاع اللبن فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات ، كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيدة الفلاح المصري من جاموسته أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمن لا يمكن أن يتجاوز جنيهين وأن ينتفع بلبنها في تحويله إلى مسلي لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما أربعة جنيهات وإلى ملء « بلاصين » من اللبن لا يتجاوز ثمنهما جنيناً واحداً !

ومن ذلك يتضح أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يقاله الآدمي العامل في أرض مصر^(٢) فلا يمكن إدخال إيراد هذه الماشية السعيدة في حساب رزق هذا الفلاح .

بل هناك أكثر من ذلك ... هناك البهايم التي لا تعطى للفلاح المصري لابناً ولا مسلياً ولا جنيناً ، ولا « مشاً » ومع ذلك فهي تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس ذلك الفلاح ، هناك الحمير التي لا تكاد تفيد

(١) محمود كامل : كتاب « مصر الغد تحت حكم الشباب » ص ٢٦

(٢) عبد القى غنام : « الاقتصاد الزراعي وإدارة العزب » ص ٢٢٣

مناكبها الفلاح إلا في نقل الأتربة أو اتخاذها كمطية لمسافات قريبة فمتوسط تكاليف الحمار عند الفلاح المصرى الفقير فى العام لا يقل عن ثلاثة جنيهات. يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

١٤٠	اجارة خمس فدان برسيم
٣٠	ثمان حمل ونصف حمل تبين .
١٥٠	ثمان أردب فول .
٢٠	أربعة قرار يبط عفش زراعة أذرة .

٣٤٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد فى العام

وإذا استبعدنا الجانب «الانسانى» الذى يفقر من وضع عشرة ملايين مواطن فى مستوى أدنى من مستوى المواشى والبهائم فى نفس الوطن الواحد فإن للطبيعة البشرية حقا فى حد أدنى لكمية الغذاء ونوعه مما لا يمكن أن ينالها عشرة ملايين مصرى وهم فى ذلك المستوى المنحط من الحياة .

فقد قرر الاخصائىون فى علم غذاء الجماعات أن الوحدة الغذائية اليومية للرجل البالغ ، فى الطبقات الفقيرة ، كالعامل ، تتكون من ٦٠٠ جرام من الخبز البلدى و١٥٠ جراماً من اللحم البقرى و٢٠٠ جراماً من اللبن و١٥٠ جراماً من الخضار بما فيه البصل و٧٥ جراماً من الأرز و٧٥ جراماً من العدس أو الفول و٧٥ جراماً من المسلى و٣٠ جراماً من السكر و٢٠ جراماً من الملح و٢٥ جراماً من الفلفل وهذا الغذاء يحتوى على حوالى ٣٠٠٠ كالورى ونفقته حوالى ٢٨ مليماً^(١) .

(١) الدكتور حسن كمال : بحث عن «غذاء الجماعة» - مجلة «القطف»

وهذا التقدير قد بنى على أساس ارتفاع الأسعار في أوائل الحرب الأخيرة ولذلك فهو لا يتناقض مع تقدير إحصائى آخر قرر أن أقل مبلغ لازم لغذاء شخص بالغ يعيش في أسرة هو ١٩ ملياً في اليوم أى ٦٩٣ قرشاً في السنة . وقد رأينا أن هذا المبلغ هو إيراد أسرة كاملة تتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل^(١) .

وهذه الاحصائيات التي ذكرناها عن موارد الفلاح المصرى قد روعى فيها التوسع ومع ذلك فهي لا تكفى — كما رأينا — لما تحتمه الضرورة القصوى من غذائه وغذاء أسرته . أما الاحصائيات الأخرى التي لا نستطيعنا باعطائه الحد الأدنى من الغذاء الضرورى فانها لا تكفى بالجنيهات الستة التي تكون كل موارد ثلاثة ملايين ونحو ربع مليون أسرة من أسر الفلاحين المصريين التي تتكون كل أسرة منها من ثلاثة أشخاص على الأقل بل تحدد عشرة جنيهات سنوياً كأقل ما يكفى لحياة أسرة الفلاح وتوزعها على الأوجه الضرورية الآتية :

٢٠٠ ثمن زيت للطبخ وبعض خضروات تكميلية غير الخضروات

التي يحصل عليها من الحقل ولحم — أحياناً — وسكر وشاى .

١٠٠ ثمن غاز للمصباح وتكاليف التجديد في الأدوات المنزلية

كالقلل والصحاف أو ما يحتاج اليه الجاموسة أو ما يحتاج إليه

الحمار من عليق أثناء الصيف

١٥٠ ثمن ملابس جديدة كجلابية للفلاح أو ثوب لزوجته أو ابنته

بمناسبة العيد .

(١) Wendell Cleland — البحث السابق — مشيراً الى تقدير الدكتور

William Wilson ص ٤٦٧ .

٥٠ مصاريف بسبب المرض او سداد الغرامات التي يحكم بها .
٥٠٠ مصاريف استثنائية - وهذا البند الأخير ، وهو الوحيد
الذي يمكن ان يقتصد منه - يتضمن نفقات الختان أو الجنازات بسبب
وفاة احد افراد الأسرة أو الزواج أو المهر أو البديل العسكري للاعفاء من
الجنديّة وأحياناً لاتسكفى موارد الأسرة لتغطية هذه المصاريف ^(١)

ومن العجيب - رغم هذه الاحصائيات الفحمة - أن بعض الباحثين
الأجانب الذين تعرضوا لهذا الموضوع قد زعموا ان الفلاح المصري لا يعوزه
الغذاء وان غذاءه العادي بل حتى الماء الذي يشربه فيه ما يكفي حاجته من
المواد المعدنية الطبيعية وأن عمله وصحته ومناعته الجسدية تؤيد هذا
الرأي ^(٢) ويكفي للرد على هذا ودحضه أن نعلم أن الذين لا يمكن تجنيدهم -
وتبلغ نسبتهم نحو ثمانين في المائة من مجموع الذين في سن الاقتراع -
إنما يشكون من سوء التغذية . كما ان انتشار مرض « البلاجرا » الذي يدل
على سوء التغذية - ووصول عدد الوفيات بسببه في احصاء عام ١٩٣٩
إلى ٦٣٩ من مجموع المصابين وعددهم ١٢٠٠٠٠٠٠ يقطع بأن الفلاح
المصري لا يجد القوت الضروري الذي يكفيه .

ومع ذلك فان الفلاحين الذين يعملون بأجر في أراضي غيرهم ليسوا
أسوأ المصريين حالاً . فان هناك طبقة أتعس منهم هي طبقة الذين يملكون
قداناً فأقل الذين يبلغ عددهم - كما رأينا - في احصاء ١٩٤٠ :

(١) Henri Habib Ayrou: Fellahs, p. 72

(٢) Schrumpp-Pierron : La teneur en minéraux de la nourriture
du fellah, Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1932, P. 153 et suiv.

١٧٧٣ر ١٧٦٠ر ولا يزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن ٤١ في المائة من الفدان . فان العامل الزراعى يشتغل فى العام مائتى يوم يتقاضى عنها ستة جنيهات بمعدل ثلاثة قروش فى اليوم الواحد بينما المزارع الذى يملك نصف فدان لا يمكن أن تغل له هذه القطعة من الأرض فى أحسن الظروف أكثر من خمس جنيهات فى العام — استبعاد التكاليف الزراعية كالأموال الأميرية ورسوم مجلس المديرية وثمانى التقاوى . هذا مع العلم بأن هذا المزارع المالك يشتغل فى أرضه بلا مقابل أى بلا حساب لأجره (١) ٤ — ولقد ترتب على هذا المستوى المنحط من المعيشة .

« أولاً — أن الأحوال الصحية فى القطر المصرى عامة تعتبر أسوأ الأحوال بالقياس الى كافة الأمم المتقدمة فى القارات الخمس حتى تلك التى تشبهها أو دونها فى نسبة المتعلمين .

ثانياً — ان الأحوال الصحية فى الريف الذى تسكنه أغلبية المصريين ليست سيئة فحسب بل انها تسير من سيء الى أسوأ » (٢)

وقد دلت الاحصائيات الصحية على ظاهرة خطيرة يتخذها الاخصائيون فى علم الصحة عادة دليلاً على تقدم الحالة الصحية فى دولة ما أو على تدهورها . وهذه الظاهرة هى الزيادة الخفيفة فى نسبة وفيات الأطفال الى المواليد الأحياء . فقد كانت النسبة فى وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة فى إحصاء ١٩٢٨ إلى المواليد أحياء ١٥١ فى الألف وارتفعت فى إحصاء ١٩٣٣ إلى ١٦٢ فى الألف وهذه النسبة وان هبطت هبوطاً تافهاً

(١) محمود كامل : « مصر الفد تحت حكم الشباب » ص ٣٠ .

(٢) الدكتور عبد الواحد الوكيل — من بحث عن « الصورة القائمة لحالة

مصر الصحية » مجلة « المنقطف » عدد مايو ١٩٤٠ .

في احصائي ١٩٤٠ و ١٩٤١ الى ١٦١ في الألف ^(١) إلا أنها لاتزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مشيناً بحالة مصر الصحية . لأن المتوفين في تلك السن من الأطفال في إحصاء ١٩٣٧ بلغوا ٨٥٦ر١١٤ من مجموع الوفيات التي بلغ عددها ٢٠٨ر٤٣٤ أى بنسبة ٢٦ر٤ في المائة من ذلك المجموع . كما أن للمتوفين من الاطفال الذين يتراوح سنهم بين سنة وخمس سنوات في تلك السنة بلغوا ١٢٧ر٨٩٢ أى بنسبة ٢٩ر٤ في المائة من مجموع الوفيات أى أن نسبة الاطفال الذين اختطفهم الموت في تلك السنة إلى مجموع الوفيات بلغت ٥٥ر٨ في المائة بينما هذه النسبة في المجترات لاتبلغ أكثر من العشر .

وتدل الاحصائيات الرسمية عن « الامراض الاجتماعية » كما يسميها علماء الصحة على تدهور يقطع بأن الاحزاب المصرية - بأحزابها - التي تتالت على حكم مصر منذ تصريح ٢٧ فبراير عام ١٩٢٢ كانت من الغفلة بحيث تركت تسعين في المائة من المواطنين يعانون أهوال المرض . وأسباب هذه الامراض « توجد عادة متغلغلة في تلافيف الفقر والجهل والعادات السيئة وكذلك في نوع العمل الذي يرتزق منه الانسان والوسط الذي يعيش فيه » ^(٢) فقد بلغ عدد المرضى بالرمد الحبيبي ١٤ مليون ونصف مليون مصرى أى تسعين في المائة من المصريين وبالانكلستوما ثمانية ملايين أى نصف المصريين وبالديدان المعوية الأخرى ثمانية ملايين أى نصف المصريين عدا الأمراض الأخرى التناسلية والرئوية والعقلية وهذه المجموعة المخيفة من الأمراض التي تدمغ برامج الأحزاب المصرية بالجزري

(١) كتاب الاحصاء السنوي للجيب . سنة ١٩٤١ ص ٩٣ .

(٢) الدكتور عبد الواحد الوكيل - المرجع السابق

والعار هي التي جعلت الإحصائيين يقررون أننا « إذا جمعناها بعضها الى بعض مرضاً مرضاً وجدنا جماتها زهاء ٥٠ مليوناً أى أنها تكفى لإصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط ثلاثة أمراض في وقت واحد . وإذا اتبعنا مايفعله الاحصائيون الأميركيون وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنهيات التي تخسرنا الأمة في المجهود القومى بسبب هذه الأمراض وقدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذى يبذله الشخص السليم في السنة يساوى ١٢ جنيتها وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط إنتاجه الى النصف وهو تقدير كثير التواضع لرأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هذه الأمراض هو زهاء مائة مليون جنيهه في كل عام. »^(١)

أما الأمراض الأخرى أى الأمراض غير الاجتماعية فان نسبة المصابين بها الى مجموع السكان لاتزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . كما ان مقارنة هذه النسبة بنسبة المصابين بها في الدول الأخرى تقطع بأن طرائق الحكم التي اتبعتها الاحزاب المصرية بأجمعها عبث بأول الواجبات البديهية المفروضة على تلك الاحزاب نحو سواد الشعب . وإنتى لاكتفى هنا بأن أذكر — على سبيل المثال — عاهة واحدة هي العمى . فقد كان عدد العمى في إحصاء عام ١٩١٧ يبلغ ١٥٥٠٥١١ أى بنسبة ١٢٢٣ في كل مائة ألف من مجموع السكان وبلغ عددهم في إحصاء عام ١٩٢٧ : ١٠٩٩٣٤ أى بنسبة ٧٧٥ في كل مائة ألف . وان كان قد حدث تحسن يسير في إحصاء عام ١٩٣٧ إذ هبط عددهم الى ٨٦٠٢١٨ إلا أن نسبتهم الى مجموع

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل — المرجع السابق .

السكان لا تزال مشينة لمصر إذ أن نسبة العمى في إنجلترا وويلز ٧٣ في كل مائة ألف وفي ألمانيا ٥٦ في كل مائة ألف بل إنها حتى في الهند لم تزد في احصاء عام ١٩٢١ عن ١٥٢ في المائة ألف . وقد لاحظ الاخصائيون في الاحصاء بمصر أن « اصابات العمى والعمور تزيدان بعد الطفولة بنسبة واضحة ولا نزاع في أن هناك بعض العوامل التي تساعد على ارتفاع نسبة هاتين العاهتين فكثرة الذباب لعدم العناية بوسائل النظافة تسبب انتشار الرمذ الصيدي والجو المشبع بالأتربة يؤذى العيون السليمة بسرعة عظيمة ويأتي بعد ذلك إهمال العلاج حتى يصل المرض إلى حد العاهة » (١) .

ولا تزال نسبة ذوى العاهات على العموم بين عمى وعمور وصم وبكم وضمفاء القوى العقلية مرتفعة ارتفاعاً يستأفت النظر وإن بدا تحسن بسيط في الاحصائيات الأخيرة إذ بلغ مجموع عدد ذوى العاهات في احصاء عام ١٩١٧ : ٥٨٧,٧١٧ وهبط في احصاء عام ١٩٢٧ إلى ٤٠٦,١٢٣ ثم هبط بالتالى في احصاء عام ١٩٣٧ إلى ٢٦٩,٣٣٩ ورغم هذا التحسن فلا يزال نحو ثلث مليون مصرى مصاباً بعاهة كان يمكن تلافياها — ولاشك — لو نفذ برنامج صحى بطرق عصرية في القرية المصرية .

٥ — ولقد ترتب على إهمال الحكومات المتتالية أمر تدبير موارد جديدة لميزانية الدولة والخضوع لخرافة أن مصر قطر زراعى يعيش على الزراعة وحدها كأهم مورد من موارد الأيراد الأهلى . والسماح للسياسة الاستعمارية بصرف السواد الأعظم من المصريين عن أبواب المدارس

وتركهم يعيشون عبثة أخط من مستوى البهائم كما رأينا -
ترتب على ذلك كله أن نسبة المتعلمين بين المصريين - رغم النهضة
العلمية التي بدت آثارها منذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢
واستئثار المصريين بأمر التعليم العام الذي ظل يتحكم فيه الأجانب عشرات
الأعوام - لا تزال أقل بمراحل من نسبة المتعلمين من الأجانب المقيمين
في مصر فقد ثبت من تحليل إحصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الملمين بالقراءة
والكتابة بين رعايا الحكومة المحلية لا تتعدى ١٢٦ في الألف بينما هذه
النسبة تصل بين الأجانب المقيمين بمصر إلى ٧٩٩ في الألف من مجموع
هؤلاء الأجانب . ولا يخاطر ببال القارىء أن المقصود بالأجانب في هذا
التحليل هم الأوروبيون بل أن وصف الأجنبي ينصرف إلى كل من ليس
مصرياً فنسبة الملمين بالقراءة والكتابة مثلاً بين السوريين والفلسطينيين
تبلغ ٧٠١ في الألف من مجموع أفراد هذه الجالية الشقيقة أى نحو ستة
أضعاف النسبة الخاصة بالمصريين .

وبسبب هذا الوضع الذي جرد المصريين من السلاح العلمي
الذي يمكنهم من الكفاح في سبيل الحياة الحرة الكريمة ارتضت غالبية
الشبان المصريين من حملة الشهادات قبول الحياة داخل مكاتب الوزارات
والمصالح الحكومية في مقابل مرتب ثابت تافه وهي حياة ذليلة رأكدة
تقتل روح الابتكار في الشاب ويكفي أن يعلم القارىء أن نسبة الذين
يشغلون هذه الوظائف الحكومية الى مجموع حملة الشهادات على اختلاف
أنواعها بين ابتدائية وثانوية وعالية قد بلغت ٣٨٤ في الألف فإذا استبعدنا
الحامين والأطباء الذين لا يعملون في الحكومة من حملة الشهادات لوجدنا
أن الأغلبية الساحقة منهم تطرق باب الوظائف الحكومية وتعلق بمجرد

دخولها عقولها عن كل تفكير في كفاف اشرف ، وحياء أرفع ، وورق
رغد .

وأستغل الأجانب المقيمون في مصر هذا النقص الرئيسي في تكوين
سواد الشعب فزاولوا الأعمال التي تدر الربح الوفير . وللك تجد أن نسبة
المشغلين بالتجارة بين المصريين لاتعدو ٣٦ في الألف لمجموع المصريين
بينما هي بين الأجانب تصل إلى ١٥٥ في الألف لمجموع الأجانب أي
أكثر من أربعة أضعاف نسبة المصريين وقد بلغ عدد العاطلين من
المصريين الذين يعملون في مختلف الصناعات ١١٩ ر ٥٩١ أي أكثر من
نصف المليون بينما بلغ عدد غير المشغلين أي الذين لايساهمون بمجهود
إيجابي في الإنتاج القومي العام ١٠٥٧ ر ٠٢٥ ويبلغ غير المشغلين من
حملة الشهادات ٨,٣٩٦ أي بنسبة ١١٩ في الألف إلى مجموع حملة الشهادات
وهي نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . ومن المؤلم أن نجد حملة الشهادات
من المصريين منصرفين عن الأعمال التي تدر ربحاً وقيراً على الأجانب
ففي صناعة استخراج المعادن مثلاً لا نجد - في إحصاء ١٩٢٧ - واحداً
من حملة الشهادات العالمية المصرية يعمل بها ! وفي الزراعة - وهي إلى
اليوم أساس حياتنا الاقتصادية - لا نجد من المشغلين بها من حملة
الشهادات إلا ٤٩ في الألف . وفي « الصناعات التحويلية » - وهو التعبير
الذي يطلقه الإحصائيون في الإحصاء على نحو ثمانية عشر صناعة مختلفة
كصناعة الأطعمة النباتية والحيوانية والسجائر والصناعات الكيماوية وتجهيز
مواد البناء وتشديد المباني ووسائل النقل وتوليد النور والحرارة والمياه
وتجهيز المعادن والاشغال الخشبية والاثاث والجلود والنسيج والملابس
والورق والطبع وتهيئة المجوهرات والنفائس - وهي جميعها صناعات كان

يزاولها المصريون بنجاح عظيم قبل الاحتلال الانجليزي كما رأينا في مقدمة « أهداف العمل لمصر » عند الاشارة إلى تقرير اورد كرومر - نجد أن نسبة المشتغلين بها بين المصريين قد هبطت إلى ٤٤ في الألف لمجموع المصريين بينما هي بين الأجانب تصل إلى ١٠٥ في الألف . أى إلى أكثر من ضعف النسبة بين المصريين .

وعلى العموم نجد أن نسبة المشتغلين بمختلف الصناعات - بما فيها الزراعة - بين الأجانب تبلغ ٦١٥ في الألف لمجموع الاجانب بينما هي لاتزيد بين المصريين عن ٤٧٩ في الألف لمجموع المصريين .

٦ - ومن النتائج المترتبة على انحطاط مستوى المعيشة . والحرمات . والجهل تفشى الإجرام . وخاصة ذلك النوع من الإجرام الذى يصدر عن العوز . فقد بلغ عدد الجنايات التى ارتكبت فى مصر فى السنة القضائية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ : ٨٣٠٢ جناية وعدد الجنح ٣٧٧,٢٩٢ جنحة وبلغ عدد الجنايات والجنح التى حكم فيها بالسجن والحبس فى تلك السنة ١٢٦,٥١١ ، ولكن المشاهد أن جنائيات السرقة والرشوة والاختلاس - وهى التى تصدر غالباً عن العوز - قد بلغت فى تلك السنة ١٤٨٠ جناية كما أن جنح السرقة وخيانة الأمانة والتشرد والرشوة - وهى التى تصدر عن نفس الوازع - قد بلغت سنتئذ ١٥١,٣٠٦ ، فإذا لاحظنا أن إحصاء تلك السنة يدل على أن عدد الطلبة المصريين - بنين وبنات - الذين يتلقون العلم فى مختلف المعاهد قد بلغ ١,٥٢٧,٨٦٦ لاتضح لنا أننا فى مقابل كل عشرة مصريين نرسلهم لتلقى العلم فى المدرسة نرج بمصرى إلى السجن لقضاء عقوبة مقيدة للحرية حكم عليه بها وهى نسبة مخيفة تدل على إهمال الذين تولوا أمر الاصلاح الاجتماعى فى جميع العهود التى تقالت على مصر

منذ نهضتها الأخيرة عقب الحرب العالمية الأولى . وليست هذه النسبة بين الذين يتفقون العالم ويدخلون السجون وليدة المقارنة بين عدد الطلبة وعدد الذين حكم عليهم بالسجن أو الحبس في تلك السنة وإنما تؤيد هذه النسبة نفس ميزانية الدولة عن نفس السنة فقد بلغت ميزانية مصلحة السجون ٤٤١,٧٤٢ جنيهاً وبلغت ميزانية وزارة المعارف ٤,٤١٤:٧٥٠ جنيهاً أى عشرة أضعاف مصلحة السجون !

هذا عرض موجز للحياة الشقية الذليلة التي يحياها أكثر من تسعة أعشار الشعب المصرى الذى نحن منه . والذى لا تنفك نزهو بالانتساب إليه وهي حياة يرتعد الجيل الجديد من المصلحين الشبان لهولها ويؤمن بأن الأبقاء عليها جريمة وطنية لا تغتفر . وأن تاريخ هذا الشعب المجيد الذى نقل العالم من عصور المهجية إلى التمدن عند ما يكتب يجب أن يُلطخ بالعار جباه الأحزاب المصرية التى قتلت على حكم مصر بدون أن يكون أساس عملها برنامجاً لتحقيق حياة أكرم هذه الملايين من المواطنين الأغزاء الذين لا يمكن بدون توفير هذه الحياة الكريمة لهم بعث الدولة المصرية وإحياء مجدها .

وسنعرض فى هذا الفصل تفاصيل موجزة عن البرنامج الذى يحقق - إلى أبعد حد - هذه الحياة المنشودة لغالبية المصريين العظمى .

أولاً - البدء بتدبير موارد هريرة لميزانية الدولة لتمكينها من مواجهة بعض الالتزامات التى يفرضها عليها تحقيق هذا البرنامج القومى الضخم . وأول ما يلاحظ أن فرض ضريبة الأطنان وعوائد الأملاك المبنية والضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل لا يزال متأثراً بالأوضاع

العتيقة التي لا تقيم وزناً للعدالة الاجتماعية ولا تبعاً بتمكين الدولة من رفع مستوى الفقير على حساب الغني . فالقانون الخاص بفرض ضريبة الاطيان رقم ١١٣ الصادر في ١٠ أكتوبر عام ١٩٣٩ ينص في المادة الثالثة منه على أنه « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٩ تكون الضريبة بنسبة ١٦ في المائة من الأرباح السنوي للأراضي على ألا تزيد على ١٦٤ قرشاً عن القدان الواحد » والأمر العالي الخاص بعوائد الأملاك المبنية الصادر في ١٣ مارس عام ١٨٨٤ ينص في المادة الأولى منه على أنه « يبدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤ بأخذ عوائد باعتبار جزء من اثني عشر من قيمة الأجرة عن بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والأملاك ذات الإيراد وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصري والجنائن التابعة لها سواء أكانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بدون أجرة » والقانون رقم ١٤ الصادر في ٢٣ يناير عام ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ١٩ الصادر في ٨ يونيو عام ١٩٤٢ قد حدد في المادة السابعة سعر الضريبة بمشرة في المائة ثم رفعها الى ١٢ في المائة .

وقد رأينا في صدر هذا الفصل أن مجموع الإيراد الأهلي قد قدر في عام ١٩٣٥ بمائة وخمسة وثمانين مليوناً من الجنيهات ومع ذلك فإن جملة ما جبته الدولة في السنة المالية التالية لهذا التقدير أي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ من جميع الضرائب المباشرة على الدخل الثابت وغير الثابت وغير المباشرة والضرائب الجمركية لم يتجاوز ٢٤٧٧٤٧٩٦٧ ر ٢٤ جنيناً أي نحو ثمن مجموع

الإيراد الأهل . وهي نسبة تافهة لا تكفي إطلاقاً لمواجهة الالتزامات الضخمة التي على عاتق الدولة .

قد يعترض بان ما يجنيه الدولة قد زاد بتطبيق قوانين الضرائب الجديدة فوصل المجموع في السنة المالية ١٩٤٠ - ١٩٤١ إلى ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ر ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيتها ثم وصل في السنة المالية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ إلى نحو أربعة وأربعين مليوناً من الجنيهات . ولكن يجب ألا يعرب عن أذهاننا أن حالة التضخم المالي التي نشأت في مصر بسبب اعتبارات الحرب الأخيرة لها أثر كبير في زيادة موارد الدولة . وان السياسة المالية الحكيمة تقضى بتدبير موارد ثابتة تقوى على مسايرة أيام السلم بعد زوال اعتبارات الحرب وأول ما يلاحظ على قوانين الضرائب المصرية - على اختلاف أنواعها - أنها تأخذ بنظرية الضريبة النسبية *impot proportionnel* مع أن جميع الدول الديمقراطية قد أخذت بنظرية الضريبة التصاعدية . أو التدريجية *impot progressif* التي ترفع قيمة الضريبة كلما ارتفع إيراد الممول فهي تنكر المساواة بين المول الفقير والمول الغني . « إذ لا يمكن اعتبار ثروة المول نتيجة نشاطه الفردي فحسب بل للنشاط الجمعي أثر بالغ فيها ولا يمكن لشخص بمفرده أن يتولى كفاية جميع حاجاته بل لابد من معاونة الآخرين فإذا كان من المحقق عدم تمكن الفرد في جماعة ذات ظواهر اقتصادية كثيرة محكمة الاتصال أن يرفقه عن نفسه بمجهوده الشخصي فن الطبيعي أن تشترك الجماعة بأكملها بنظام التصاعد في الضريبة في ازدياد الإيرادات الخاصة » (١) .

(١) الدكتور زكي عبد الصمد : « أصول علم المالية العامة والتفريع المالي المصري »

وقد ذهب آخرون من الاقتصاديين في تبرير هذه الضريبة التصاعدية إلى أن «المقدرة تتكون من عنصرين الأول المقدرة على امتلاك الأشياء وعلى الإنتاج والثاني المقدرة على الصرف والاستهلاك فهما لا شك فيه أن الأموال الطائلة أو الإيرادات الطائلة تجعل في مقدور مالكها أن يزيد هذه الأموال والإيرادات بسهولة فالمقدرة على زيادة الإنتاج تزداد بازدياد رءوس الأموال بنسبة تفوق النسبة الحسابية ويمكن أن يقال إن الأغنياء في ازدياد ثروتهم خاضعون لقانون الغلة المتزايدة فكما كثرت أموالهم عظمت مقدرتهم على زيادة ثروتهم فكسب الريال الأول أشق من كسب المليون الثاني فبينما تبقى المقدرة الطبيعية على الاقتناء واحدة عند الجميع تزداد المقدرة المكتسبة على الاقتناء لدرجة كبرى وبناء عليه يمكن القول بأن المقدرة تتزايد بأسرع من تزايد رأس المال أو الإيراد فيجب إخضاع هذه المقدرة المتزايدة لضريبة متصاعدة .» (١)

وهذه الضريبة التصاعدية يجب ألا يفلت منها ممول مصرى أو أجنبي بسبب انتمائه إلى طائفة وضعت الظروف سلطة التشريع بين يديها فالمحامون هم أول من يتحتم أن تتقاضى الدولة منهم هذه الضريبة التصاعدية لأن التفرقة بين كسب العمل من المهن الحرة وبين الأرباح الصناعية والتجارية تفرقة ظالمة لا يوجد ما يبررها ولا تعترف بها التشريعات المالية العصرية في جميع الدول المتعدنة . وتمييز المحامين - وهم غالبية أعضاء السلطة التشريعية في مصر - قد ترتب عليه تمييز طوائف عديدة أخرى يكسب أفرادها أرباحا طائلة لا تخضع إلا لضريبة تافهة كالأطباء

(١) Seligman : Progressive Taxation in theory and Practice. وأحد

والموسيقيين والمهندسين والصحفيين وغيرهم - مع ان مواجهة الالتزامات الضخمة التي يفرضها برنامج « العمل لمصر » تستدعي مساهمة كل مواطن بأكبر قدر من ماله في تنفيذ هذا البرنامج القومي الذي يحقق المجد والشوهر لوطن الباقي على ممر الزمن للأولاد والاحفاد .

والذي يلاحظه الجيل الجديد من المصالحين المصريين الشبان رفيع المشرع المالي بالمعواين رفقاً يصل إلى حد التفريط في حق الدولة فالمادة ٦٣ مثلاً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تحدد سعر الضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات تنص على تعديلها على الوجه الآتي :

٢ في المائة عن ال ١٢٠ جنبها الأولى

٣ » » » ١٨٠ » التالية

٤ » » » ٢٠٠ » »

٥ » » » ٣٠٠ » »

٦ » » » ٤٠٠ » »

٧ » عما زاد عن ذلك

وهذه المادة هي التي أراد المشرع المصري أن تسرى على المحامين ومن اليهم عند ما خطرت له فكرة فرض ضريبة على أصحاب المهن الحرة (١) .

(١) قدمت الحكومة المصرية الى مجلس النواب المصري مرسوماً بعنوان قانون في شهر يوليو عام ١٩٤٤ نص على إلغاء الباب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والاستعاضة عنه بالنصوص الآتية :

» مادة ٢٢ — تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب وطبيب الأشعة والطبيب البسكريولوجي وطبيب الأسنان والطبيب البيطري والداية والقابلة =

كما أن مجلس النواب المصرى فى عام ١٩٤٤ كان قد أخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية عندما فرض ضريبة إضافية على رؤوس الأموال المنقولة فلما عرض المشروع على لجنة المالية بمجلس الشيوخ رأت الموافقة على « أن تكون الضريبة الإضافية بنسبة ١٠ فى المائة من الضريبة المفروضة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وقد كانت فى السنة الماضية ٥ فى المائة كما وافقت على بقاء نسبة الضريبة ٥ فى المائة من الضريبة المفروضة على كسب العمل »^(١).

وهذه النسب — كما هو واضح — تقل بمراحل عن النسب المفروضة على أمثال هؤلاء المولدين فى الدول التى تواجه التزامات قومية عليها كالتزامات التى يفرضها برنامج « العمل لمصر » كما أن ميل لجنة الشيوخ إلى أنقاص الضريبة التى فرضها مجلس النواب دليل على أن المشرعين المصريين لم يفسجوا بعد مع الروح الصحيحة التى توحى بفرض الأعباء

والحكيم والموالدة والمهندس والمهندس المعماري والمحاسب والخبير والمؤلف والمترجم والمقرئ، والرسام والخطاط والنصور والمثال والموسيقى والملاحن والعاظ والفن والممثل وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تميز بمرسوم بغير أن يكون المنصر الأساسى فيها العمل وأن تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم أو الفنون» (١) رأيت هذه اللجنة تعديل الضريبة الإضافية التصاعدية المقررة على الأهلان على الوجه الآتى :

- ٨٥ فى المائة على ال ٢٠ جنيها الأولى من الضريبة
- ١٠ فى المائة على ال ٣٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٢٠ فى المائة على ال ١٥٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٣٠ فى المائة على ال ٤٠٠ جنيها التالية من الضريبة
- ٥٠ فى المائة على ما يزيد على ١٠٠٠ جنيها من الضريبة «

المالية . وهي روح التضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل المصلحة الوطنية العامة .

ثانيا : استغلال العمالي المصرية الثالثة

وهذا الجزء من برنامج « العمل لمصر » يواجه ثلاث التزامات قومية

١ - تدير موارد جديدة لميزانية الدولة . وهو الذي تكلمنا عنه

في البند السابق .

ب - تدير مرافق جديدة للمصريين الذين يتزايدون بزيادة مضطربة

فالأحصائيات تدل منذ عام ١٩٠٧ على أنه وأن انخفضت نسبة الاطفال

الذين دون العاشرة من ٢٩٨٨٦ في الألف إلى ٢٧٤٨٢ في الألف إلا أن

عدد الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والاربعين قد زادوا من

٤٨٠٣٣ في الألف إلى ٥٠٧,٩ في الألف وهذا من شأنه أن يزيد في

عدد المصريين المنتجين من الناحية التناسلية . أي الذين تتراوح أعمارهم

بين الخامسة عشر والتاسعة والاربعين . والمتوقع إذا استمرت الزيادة في

عدد المواليد بالنسب التي أثبتتها الاحصائيات الرسمية فان عدد المصريين

سيضاعف في مدى خمسين عاماً . أي أن مصر في عام ١٩٩٠ ستضم نحو

أربعين مليوناً من المصريين . فاذا لاحظنا إلى جانب ذلك أن الأراضي

المزروعة أو الصالحة للزراعة وإن لم تزرع فعلا لا تتجاوز مساحتها ٨٣٦٢١٢١

فداناً - كما رأينا في صدر هذا الباب - وأن المزروع منها فعلا لا تتجاوز

مساحته ٧٤٢٧٥٣٥٣ فداناً . وأن ازدحام السكان في الأراضي المزروعة

يبلغ ١١٧٥ لكل ميل مربع وأن هذه النسبة هي أعلى نسبة في العالم لأنها

ضعف نسبة الأزدحام في بلجيكا التي تعد أشد الدول الأوروبية ازدحاماً

بالسكان^(١) . إذا لاحظنا ذلك كله وجب علينا أن نضع البرنامج الكفيل بمضاعفة الأراضي المزروعة إلى أربعة أضعاف مساحتها الحالية . أى إلى عشرين مليوناً من الأفدنة لتدبير موارد جديدة لميزانية الدولة وخلق مرافق عمل جديدة للمصريين المتزايدين ولتحقيق الفقرة التالية من البرنامج وهي .

ج - رفع مستوى الغالبية العظمى من المصريين . وهم صغار الملاك الزراعيين والعمال الزراعيين . الذين رأينا في هذا الباب أنهم يعيشون حياة أحط من حياة البهائم التي تعينهم على الانتاج الزراعى . والذين لا سبيل الى رفع مستوى حياتهم إلا بتخفيف الضغط عن الأراضي المحتشدة بالسكان وتوزيع هؤلاء السكان على الأراضي المصرية الواسعة - بعد إصلاحها وإعدادها لوسائل الاستغلال - توزيعاً يوفر لهم الموارد التي لا يمكن توفرها الآن على ضوء التوزيع الحالي .

وما لاشك فيه أنه يجب الانتهاء فوراً من إصلاح الأراضي الداخلة في الزمام والتي لم تزرع بعد وهي التي تقدر مساحتها بثلاثة ملايين من الأفدنة وواجب الدولة الأول بالنسبة لهذه الأجزاء من أرض الوطن هو إعداد مشاريع الري والصرف الخاصة بها وتنفيذها . فان النيل يمنح مضر في كل عام كمية من الماء العذب تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة ، وهي تكفي لرى جميع الأراضي الداخلة في الزمام أما الخطوة الثانية في إعداد هذه الأراضي لوسائل الاستغلال . أى تحويل الأراضي

(١) هذه النسبة خاصة بالأراضي المزروعة بصفة عامة ولكن بنادر المديرية يشتد فيها الازدحام الى أضعاف هذه النسبة ولتأخذ مثلاً لإحصاء عام ١٩٢٧ فقد بلغ فيه الازدحام بيندر دمنهور في الكيلو متر المربع ١٨٤١٧ وبلغ في بندر الجيزة ٢٦٩٢١

البور إلى اراض صالحة للزراعة فقد يكون من واجب الأفراد لامن واجب للدولة . وهذه النقطة وإن كانت من النقط التفصيلية في البرنامج إلا أنني لا أجد ما يمنع من الدعوة إلى وجوب اشتراك الدولة في إصلاح هذه الملايين الثلاثة من الأقدنة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات التي تتألف للقيام بهذا الإصلاح أو إعفاء هذه الشركات من الضرائب لمدة معينة أو ضمان الدولة لقرض وطني يرصد للانفاق على هذا الإصلاح .
 والتقدير الفني لتكاليف الإصلاح يذهب إلى أن القدان الواحد يجب أن يصرف عليه في الأعوام الثلاثة الأولى على التوالي ما يأتي :

سنة	مصاريف السنة الأولى قبل أن تغل الأرض أى إيراد	١٩	٢٠	٢١	٢٢
١	٣١٢	٣	»	»	»
٢	٤٢٧	٢	»	»	»
٣	٥٥٤	٢٥	»	»	»

جملة المصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة (١)

وبذلك يكون مجموع المال اللازم لإصلاح الملايين الثلاث من الأقدنة - عدا مشاريع الري والصرف - خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات ، وهو مبلغ لا يصعب الحصول عليه عن طريق تأليف شركات المساهمة التي تبين - إزاء حالة التضخم المالي الموجودة في مصر الآن - أن اكتساباتها تغطي ثلاثين وأربعين مرة قبل أن تصدر المراسم الملكية بتأليفها . وقبل أن « تسعّر » أسهمها في بورصة الأوراق المالية ودون أى ضمان من الدولة لقيمة أسهمها أو أية رعاية حكومية لها . ولا شك أن هذا الضمان لن يعرض الدولة لأى خطر . لأن « الأموال المقررة » التي مستجيبها الدولة سنوياً من

(١) عبد الفتى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٥٤٤

هذه الأراضي بعد إصلاحها سيكون أكبر غطاء لهذا الضمان فهذه الأموال ستصل إلى نحو خمسة ملايين من الجنيهات سنوياً عدا « عوائد الأملاك » التي ستفرض على المباني التي ستقام في المدن التي يدعو التطور الطبيعي إلى إقامتها . ولكن الزيادة المضطربة في عدد المصريين تحتم التفكير العاجل في فتح آفاق جديدة للعمل الثمر . ولذلك جعلت من أسس برنامج « العمل لمصر » زيادة الأراضي المزروعة في مصر إلى عشرين مليوناً من الأفدنة في خلال عشرة أعوام . ولا سبيل إلى تحقيق هذا الشرط من البرنامج إلا بالعمل على استغلال الصحارى المصرية الواسعة .

ولا شك أن الصعوبة الأولى في استغلال الأراضي الصحراوية هي المياه . وقد أثبتت التجارب العملية أن في الامكان تحويل الصحراء إلى مزارع مثمرة ويكفي أن أشير إلى تجربة « بستين بركات » وأراضي « المنصورية » التي تقع في الجزء الصحراوي من مركز امبابة . وقد أهملت الحكومات المتعاقبة إهمالاً مشيناً في الاستعانة بآخر التطورات العلمية للبحث عن المناطق الصحراوية التي يغزر وجود المياه تحت سطح الأرض فيها . مع إن استعمال الكهرباء المتحركة في اكتشاف المياه hydrologie électrodynamique قد أصبح من الطرق العلمية المسلم بها . وهو لا يعدو الاستعانة بمقاييس كهربائية توضع على سطح الأرض لتحديد كمية المياه الموجودة في أعماق الأرض المختلفة (١) .

ومن الثابت أن الكشبان الرملية بالمناطق الصحراوية في شمال مصر وتبته جزيرة سيناء وشاطئ البحر الأبيض المتوسط هي الخزانات الوحيدة

M. Lowy : Sur les Equations fondamentales de l'Hydrologie (١) électrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22)

للماء العذب^(١) وتجمع الماء تحت الكشبان الرملية له قيمة عملية كما يتضح من الجهات المزروعة في شبه جزيرة سيناء وفي واحات « صوف » بالجزائر، وهي الواحات التي تزدهر بالزراعة وسط محيط من الرمال . وفي خلال حرب ١٩١٤-١٩١٨ غدّت عيون المياه التي تحت تلك الكشبان الحملة للمصرية بالماء الذي كانت في حاجة إليه^(٢) وقد أصبح في الإمكان إنشاء خطوط من عيون الماء بعد قياس كمية الماء المنتشرة في الأعماق المختلفة بالطريقة الكهربائية في عدة نقط من سطح الأرض . والمشهد أن اتجاه الماء تحت الكشبان الرملية يكون عكسياً فيما ترتفع الكشبان عن مستوى سطح الأرض تنخفض عيون الماء عن مستوى خط الماء الجارى تحت سطح الأرض^(٣) .

وقد اتضح بعد تجربة من أحدث تجارب الاستغلال الزراعى للصحارى وهي تجربة الاستعمار الايطالى لطرابلس أن مساحة الاراضى التى كان الطرابلسيون يستغلونها قبل إحتلال إيطاليا لوطنهم لا تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ هكتاراً فلما بدأ استغلال الصحراء أصبحت تلك المساحة ٣٥٠.٠٠٠ هكتاراً وأن كميات غزيرة من الماء تمتد إلى أبعاد طويلة توجد على عمق بضع مئات من الامتار . وإن كان بعض العلماء قد تساءلوا « إلى متى ستكفي هذه الكميات من الماء الجارى تحت سطح الأرض إذا طال استغلال تلك الأراضى ؟ »^(٤)

W. F. Hume : Geology of Egypt (1925) (١)

(٢) المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥

H. Lowy : Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical Magazine, January 1940) . (٣)

E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal, October 1939) (٤)

ولمعرفة كمية الماء التي يمكن أخذها من العيون الجوفية في مدة ما يجب معرفة كمية الماء التي ترد إلى تلك العيون في نفس المدة من طبقات الأرض القريبة وقد أثبت استخدام الكهرباء في البحث عن المياه أن كمية الماء المتسلة في الأرض لا تعدو كونها عملية إفران porosité للأرض العازلة للكهرباء كإفران مسام الجلد . ولذلك يمكن بسهولة تحديد كمية الماء المنتشرة في الأرض بعد معرفة قوة مرور المياه من مسام تلك المنطقة من الأرض . أي إفرانها وبتكرار هذا المقياس في فترات مختلفة يمكن تحديد التغيرات الزمنية لكميات الماء المنتشرة تحت سطح الأرض .^(١)

وكان العلماء الجيولوجيون قد تساءلوا في أوائل القرن الذي نعيش فيه عما إذا كان من المقبول أن يفقد الناس شجاعتهم ويتركوا تلك المساحات الواسعة من أراضي الصحراوات قاحلة جرداء مقفرة لا يسكنها أحد؟ ودعوا إلى استغلال تلك الصحارى والتنقيب في باطنها وإجراء الأبحاث العلمية عليها . وأشاروا إلى أن خير وسيلة لذلك الاستغلال هي وصل تلك المناطق الغنية - إذ ذاك - الأهلة بالسكان ، والتي لا يعلم أحد إلى متى سيدوم غناها ، بتلك الصحارى المقفرة بأية وسيلة من وسائل المواصلات . كالسكة الحديدية مثلا واقترحوا لاستغلال الصحارى .

(١) إجراء أبحاث منظمة عن المعادن .

(ب) إنشاء خط سكة حديدية أو أية وسيلة أخرى سريعة ومريحة من وسائل المواصلات^(٢) .

H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et (١)
l'utilisation des déserts (l'Egypte Contemporaine. 1940 p. 303)
F. Foureau : Documents scientifiques de la Mission saharienne (٢)
d' Alegr au Congo par le Tchad (1903 - 1905)

وقد زاد الاهتمام باستغلال الصحارى إلى حد أن أكاديمية العلوم الاستعمارية في باريس قد أنشأت عام ١٩٢٥ جائزة لمن يكتب بحثاً عن الموضوع الآتى : « بحث عن سياسة عامة لإصلاح الصحراء » وقد ساعدت قواعد علم طبيعة الأرض التطبيقية *géophysique appliquée* وهو علم حديث بدأت قواعده تستقر ويعترف بها عام ١٩١٠ ومن هذه القواعد أن سطح الأرض في الصحارى يتميز بنوافذ *fenêtres* شفاقة الموجات الكهربائية وهى تسمح ، بمساعدة تلك الموجات ، برؤية ما بداخل الأرض . وقد استفادت روسيا الحديثة من هذا العلم فوائدها عظيمة فأنشأت معهداً له ، *Institut de Géophysique appliquée* يتبع أكاديمية العلوم ببلد نينجراد والغرض منه ترقية وسائل الاستعانة بالكهرباء في استغلال الصحارى وقد نشر الأستاذ بتروفسكى *A. Petrowsky* مدير هذا المعهد في عام ١٩٣٢ تقريراً عن الأبحاث الكهربائية التى أجريت تحت إدارته فى المناطق الصحراوية من روسيا الاسيوية وقد قرر فيه أن عدم استعمال المقاييس الكهربائية بكثرة يعود إلى الظن بقله قيمتها العملية . ويجب هنا التفرقة بين طريقة استعمال « التيار » الكهربائى وطريقة استعمال « الموجات » الكهربائية فالتيار *courant* يستعمل فى الأرض الرطبة . أما الموجات *ondes* فلا يمكن استعمالها إلا فى الصحارى والمناطق التى تظلها السحب الدائمة فأرض هذه المناطق شفاقة بالنسبة لتلك الموجات كما سبق أن ذكرنا (١) .

وقد تقدمت هذه الطرق العالمية فى استغلال الصحارى خلال بضعة الأعوام الأخيرة تقدماً عظيماً ، وأثمرت نتائج باهرة . ظلت مصر - مع عظيم الأسف - بمنأى عنها . ويكفى أن أذكر هنا أنه لما تبين العلماء الذين

استخدموا الكهرباء في البحث عن المياه أن الكشف عنها في صحراء واسعة يستدعى نقل الآلات من مكان إلى آخر بسرعة وفي هذا مافيه من عناء ومشقة انصرفت أفكارهم إلى استخدام الطائرات . وليس هناك خطر من إضطرار تلك الطائرات إلى الهبوط في الصحراء . وفكرة البحث عما في باطن الأرض بواسطة الطيران هي التي تسمى *prospection électro-aéronautique du sous-sol*

وإذا كان سير وليم ويلكوكس قد وصف أعمال الملك ميناف في وادي النيل بأنها من أعمال الجبارة لأنه تخيل ونفذ تلك الأعمال التي نشرت العمران بين الملايين من أهل وطنه ^(١) مع أن الأراضي التي زرعها الفراعنة من الصحراء كانت الأراضي المجاورة لوادي النيل فإن ري الأراضي التي في قلب الصحراء بعيداً عن واديان الأنهر — وإن كان يبدو أشق وأصعب منالاً — إلا أن تقدم العلم في القرن العشرين تقدمه الباهر والعزيمة المتوقدة في صدر الجيل الجديد من المصلحين المصريين الشبان كفيلان باتيان المعجزات في هذا المجال الحيوي الذي يحتم بعد النظر إعطائه أقصى قدر من الاهتمام . ولا يجب أن يتطرق اليأس إلى قلب هذا الجيل . فان نجاح الزراعة في واحات «صوف» بالجزائر وسط الصحراء الافريقية الكبرى يقطع بان فكرة خلق واحات تزدهر الزراعة فيها وينتشر العمران وسط محيط من الرمال ليست فمكرة خرافية وانما هي حقيقة علمية في حيز الامكان ^(٢) . وقد خطرت فكرة استغلال الصحارى المصرية في بضعة الأعوام الأخيرة لبعض العلماء الأجانب ولكن ظلت جهودهم محصورة في دائرة

Sir William Willcocks : The Restoration of the ancient Irrigation (١)
of Bengal (1928)

E. F. Gautier : Le Sahara, p. 194. (٢)

يخرجها إلى حيز التنفيذ ملاحظ بعضهم مثلاً بعد اكتشاف منخفض القطار
— أى اكتشاف خصائصه «الميتيورولوجية» — خلال الحرب العالمية الأولى
بواسطة أحد الضباط البريطانيين أن في الإمكان الاستفادة من انخفاض
مستوى منطقة القطار نحو ١٢٠ متراً عن سطح البحر الأبيض المتوسط .
وهذا المنخفض تبلغ مساحته ١٩,٥٠٠ كيلو متر مربع فأقترحوا وصل
هذا المنخفض بالبحر الأبيض المتوسط بقناة^(١) وبذلك تحصل مصر على منجم
لا يفنى من الملح وتتحصن بهذا الحاجز الطبيعي ضد كل غزو من الغرب .
كما أن أحد وزراء الأشغال المصريين قد خطرت له فكرة الاستعانة بمساقط
المياه المتدفقة من البحر الأبيض إلى المنخفض في توليد القوى الكهربائية .
ومن الإنصاف أن نعترف للعلماء الأجانب بفضل اكتشاف خصائص
ومميزات الصحارى المصرية . ففي أوائل القرن التاسع عشر اكتشف
المهندس الفرنسي ده لاموت De la Motte منطقة وادى ريان وقد رسم
لمجرى النيل خارطة بين فيها موقع وادى ريان وقد بلغ من دقة هذه الخارطة
أن الجيش الإنجليزي استخدمها في حملة استرجاع السودان . وأشار
« ده لاموت » إلى إمكان الانتفاع بوادى ريان لخزن مياه النيل وبعد
ذلك ببضعة أعوام اهتم بالأمر الرحالة الأمريكى « كوب هوايتهاوس »
Cope Whitehouse وهو الذى قرر أن ذلك الوادى هو مكان بحيرة
« موريس » القديمة وهو أمر لم يثبت بطريقة تاريخية علمية صحيحة . وكان
مشروع كوب هوايتهاوس يهدف إلى ثلاثة أغراض :

— الحد من سرعة مياه الفيضان والتخفيف بقدر الإمكان من

ضغط المياه على السدود المقامة على النيل في الوجه البحرى مما يزيل إلى حد كبير المخاوف المترتبة على ارتفاع مياه الفيضان .

ب — إقامة خزان واسع يستطيع — رغم ما ينتظر من تبخر جزء من مياهه واستعمال جزء آخر في رى الأراضى المحيطة به — مد وادى النيل بكية وافرة من الماء وتغذية الترع المضرعة من النيل .

ح — تهيئة أراض جديدة للزراعة بتغذيتها بطمى ماء النيل .
وتبلغ مساحة الخزان المقترح إنشاؤه ١٣٠,٠٠٠ فدانا على عمق ٢٠ متراً و ١٧٠,٠٠٠ فدانا على عمق ٣٠ متراً . وقدّر كمية الماء التى يمكن تخزينها على الدوام به من أربعة إلى خمسة ملايين من الأمتار المكعبة (١) .
وانصرف التفكير بعد ذلك الى الاستفادة من الصحراء المصرية فى خزن مياه النيل . فى عام ١٨٩٤ تألقت لجنة لدراسة هذه الفكرة والانتفاع بوادى ريان فى خزن تلك المياه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سير ولیم ويلسكوكس مدير عام مصلحة الرى وسير كرايج Craig أحد مديرى مصلحة المساحة المصرية إذ ذاك فذكرت فى تقريرها أنه لا يوجد على مقربة من وادى النيل من حلقا الى القاهرة منخفض يصلح لخزن مياه النيل إلا وادى ريان وأشار التقرير إلى أن مساحة وادى ريان تبلغ ٦٧٣ كيلومتر مربع وأن كمية المياه الممكن تخزينها فيه تبلغ ثمانية عشر ملياراً وسبعائة وثلاثة واربعين مليوناً من الامتار المكعبة . ويلاحظ الفرق الكبير بين كمية المياه الممكن تخزينها فى تقدير «هوايتهاوس» وتقدير هذه اللجنة . ويبعد هذا المنخفض عن وادى النيل بثلاثين كيلو متراً وهو على

بعد ثلاثين كيلومتراً جنوب الفيوم ومائة وعشرين كيلومتراً جنوب غرب القاهرة وهو أيضاً على مقربة من منخفض آخر اكتشفه ليومور بك Liemur عام ١٨٨٧ ولا يزيد عرض وادي النيل عند أقرب نقطة من المنخفض عن عشرين كيلومتراً ، وقد اقترح سير وايم ويلكوكس حفر قناة تصل النيل بوادي ريان وأنجبت الفكرة الى حفر تلك القناة عند مركز بيا لاعد بنى سويف كما ظن أولاً . وهذا التصميم يجعل في الإمكان مضاعفة عرض القناة التي تنقل ماء الفيضان إلى الوادي الذي يصبح بمثابة خزان ثم إعادتها الى النيل بعد انتهاء الفيضان . وكانت تكاليف المشروع قد قدرت عام ١٨٩٤ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً ولكن هذا المشروع دُفن لأن مستوى هذا الوادي أقل من مستوى البحر بنحو خمسين متراً ومن مستوى مديرية الفيوم بنحو ثمانين متراً . ولا يفصل مديرية الفيوم عن الوادي إلا مساحة ضيقة من الأرض ولذلك خشى أن يرتفع مستوى الماء في بحيرة قارون وأن يغمر أرض المديرية . إلا أن الأبحاث التي أجريت بعد عام ١٨٩٤ قد أثبتت أن تلك المخاوف لا أساس لها . وأن فكرة خزن المياه بذلك الوادي هي نوع من صمام الأمان soupape في وقت الفيضان (١) .

وفي ٣٠ مارس عام ١٩٤٢ تضمن خطاب العرش المصري إشارة الى هذا المشروع والى تعهد الحكومة بإتمام دراسته ..

ولكن المشروع لا يزال حيث هو منذ عام ١٨٩٤ مع أنه يحتمق - الى جانب الاستفادة منه في خزن المياه - تحويل مساحات واسعة من أرض الصحراء المصرية الغربية إلى أراضٍ صالحة للزراعة

وانصرف التفكير أيضاً الى زراعة الشعير في صحراء شبه جزيرة سيناء وقدم همرسلي باشا Hammersley محافظ سيناء فعلاً تقريراً الى الحكومة المصرية اقترح فيه إنشاء خزان تتجمع فيه مياه السيول التي تصب في البحر هدراً ليستفاد منها في زراعة عشرات الآلاف من الأفدنة ولزراعة أشجار الغابات الخشبية التي لا شك في حاجة مصر الشديدة اليها^(١)

ومما يدعو الى الدهشة أن العقليّة الحكومية في مصر لا تزال تنظر الى الصحاري على أنها مورد عاجل من موارد الميزانية . لاعلى أنها حقل من حقول الاقتصاد الأهلي من حقه أن تضع الدولة له سياسة مدروسة وبرنامجاً واسع الأفق لأجل طويل مهما تكلفت في سبيل ذلك من تضحيات . قد صرح أحد كبار موظفي مصلحة المناجم والحاجر - في معرض التدليل على نشاط مصطلحه - أن الرسوم التي حصلت بها تلك المصلحة عام ١٩٣١ كانت لاتعدو ثمانين ألفاً من الجنيهات ولكنها ارتفعت في عام ١٩٤٢ الى ستمائة وستة وستين ألفاً!^(٢) مع أن واجب هذه المصلحة الأول هو العمل على تشجيع استخراج الثروات الطائلة التي لا تزال مخبئة في جوف الصحاري المصرية .

فمن الثابت أن كمية المستخرج من البنزين يكفي حاجة مصر منه ويبقى منها فائض للتصدير . وهذه الكمية في زيادة مستمرة فقد بلغ المستخرج منه محلياً عام ١٩٣٨ - ٩٥٢٠١ طناً فزاد في عام ١٩٣٩ الى ١٠٤٨٣٥ طناً وزاد في عام ١٩٤٠ إلى ٩١٦٩١١ و١٢٩٩ طناً . وكانت كمية المستخرج من

(١) Le Progrès Egyptien, 9 Avril 1945

(٢) Le Progrès Egyptien , Le Sous-Sol Egyptien renferme d'inépuisables richesses, 6 Mai 1943

الكبروسين في عام ١٩٣٨ - ١٧٦٣٦ طنناً فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٥٢٢١٢ طنناً وزادت في عام ١٩٤٠ إلى ٦٧٦ ر٧٠ طنناً . كما أن كمية المستخرج من المازوت وزيت السولار والديزل كانت في عام ١٩٣٨ - ١٦٧٧٣٣ طنناً فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٣٨٧ ر١١٦ طنناً ثم زادت في ١٩٤٠ إلى ٥١٩ ر٤٧٠ طنناً .

وهناك معادن عديدة أخرى ثبت أن جوف الصحارى المصرية غني بها فالفوسفات زادت كمية المستخرج منه من القصير وسفاجا وبدأ استخراجها من منطقة في شمال أدفو وكان المستخرج منه في عام ١٩٣٨ ٤٥٨ ر٤٠٤ طنناً فزادت في عام ١٩٣٩ إلى ٥٤٧ ر٥٢٧ طنناً . والمنجنيز في سيناء كان المستخرج منه في عام ١٩٣٦ - ٩٧٢ ر١٣٤٤ طنناً فزادت في عام ١٩٣٧ إلى ١٨٦ ر٣٢٠ طنناً ولكنه هبط على التوالي بعد ذلك .

والذهب كان المستخرج منه من منجم السكرى في عام ١٩٣٧ ٣٨١ كيلو جراماً فزاد في عام ١٩٣٨ إلى ٦٧٠٢ كيلو جراماً وفي عام ١٩٣٩ إلى ١٢٠٦ كيلو جراماً وفي عام ١٩٤٠ إلى ٢٢٨ ر٤ كيلو جراماً .

وقد اتضح أيضاً أن معادن الكروم والقصدير والاميانت موجودة في الصحارى المصرية . فالكروم اكتشف عام ١٩٣٦ في أبي دهر ولكن لم يبدأ استخراجها إلا في عام ١٩٤١ . والقصدير اكتشف في عام ١٩٣٦ في « جبل المولاح » وتولى الحكومة المصرية تكثيره في « العجلة » . والكمية المستخرجة منه في تزايد مستمر . والاميانت اكتشف في عام ١٩٤١ على مقربة من السكرى بجبل نجرس والنوع المكتشف من النوع الممتاز كما أنه وجد أيضاً في جهات أخرى .

أما الحديد فقد ثبت بطريقة علمية قاطعة أن الموجود منه بأسوان

يمكن استغلاله لمنفعة الاقتصاد المصرى سواء تمت كهرية خزان أسوان أو لم تتم (١)

وبرنامج استغلال الصحارى المصرية يستدعى أن يكون المصريون عاملين مع أنفسهم ومع مصالحهم . فقد اعترض بعض ضيق الأفق على إعطاء تصاريحات للتنقيب عن الثروات المدفونة في جوف تلك الصحارى ظناً منهم أن ذلك الاعتراض لون من ألوان الوطنية ولعل خير رد عليهم هو ما ذكر في مجلس الشيوخ المصرى من « أن البحث عن البترول - مثلاً - يتطلب مجهودات جسيمة شاقة ورؤوس أموال طائلة وخبرة فنية خاصة وهذه كلها لم تتوفر بأكملها حتى الآن إلا لدى شركات البترول العالمية وحدها وقد سبق أن عمدت الحكومة قديماً في فترات متقطعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٢٣ للقيام بعمليات بحث من هذا القبيل لحسابها الخاص واستخدمت فريقاً من الفنيين الأجانب لهذا الغرض وتكبدت في هذا السبيل مبالغ طائلة ولكنها عدت في النهاية عن هذه السياسة لضعف النتائج وعدم تناسبها مع المجهودات والنفقات » (٢)

كما ثبت أيضاً بالنسبة للبترول وحده أن عدد الشركات التي قامت بالبحث عنه في الصحارى المصرية قد زادت على الخمسة والعشرين شركة ولم تنجح بينها إلا شركة واحدة هي الـ Anglo Egyptian Oil Fields « ولا شك أن هذه الشركة كسبت من وراء هذا التوفيق والنجاح مكاسب

(١) المرجع السابق

(٢) رد وزير التجارة والصناعة على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن منح تصاريحات لشركات أجنبية للبحث عن البترول بالأراضي المصرية - مضبطة مجلس الشيوخ - جلسة ١٨ يونيو ١٩٤٥

معقولة والذي يهمننا في الموضوع - فيما يختص بالاستغلال - أن هذه عملية فيها صرف وفيها إيراد فنياً يتصل بالصرف لا مانع عندنا من أن تصرف الشركات كما تشاء وأما فيما يتعلق بالإيراد فالذي يهمننا من أمره أن الحكومة - وهي صاحبة الثروة الموجودة في الأراضي المصرية - يجب أن تحصل من وراء هذا الاستغلال على نصيبها العادل منه . . . وليس في ذلك أى خطر على استقلالنا لأننا لسنا أكثر استقلالاً من رومانيا أو الولايات المتحدة أو فنزويلا أو الأرجنتين ففي الولايات المتحدة نفسها تقوم شركة شل باستغلال البترول وكذلك الحال في فنزويلا ولايرون في ذلك أى غضاضة أو مساس باستقلالهم» (١).

وهذا الكتاب لا يتسع - بطبيعة الحال - إلى الإسهاب في شرح تفصيلات برنامج استغلال الصحارى المصرية ولذلك أكتفى بأن أترح ١ - - إنشاء وزارة للصحارى تضم إليها مصاحنا المساحة والمناجم والمهاجر لتتولى وضع تفصيلات البرنامج الطويل الأجل لاستغلال الصحارى وإرسال البعثات العديدة من الشبان المصريين للتخصص في الأعمال الفنية المتشعبة التي يستلزمها تنفيذ هذا البرنامج . وإنشاء شبكة من السكك الحديدية تصل بين وادى النيل والمناطق التي يتضح من البحث أنه يمكن استغلالها زراعياً . أو صناعياً . وتنفيذ مشروع وصل النيل بالبحر الأحمر بقناة تحمل الماء العذب إلى مناطق المناجم المصرية . وتنتشر العمران على شاطئها (٢)

(١) حسن صادق باشا مدير مصلحة المناجم والمهاجر ووزير المالية الأسبق - المرجع السابق . أثناء مناقشة نفس الاستحواب
(٢) تحدثت طويلاً في هذا الموضوع الى معالى عثمان محرم باشا الذى تولى منصب وزير الأشغال عدة مرات فكان من رأيه :

ب - تنظيم التعاون بين الدولة المصرية في عهدنا الجديد وبين رؤوس الأموال الأجنبية التي يجب أن تنتفع بها مصر في برنامج استغلال

١ - أن حفر ترعة تصل النيل بالبحر الأحمر يتطلب نفقات باهظة نظراً لطبيعة أرض الصحراء الشرقية الصخرية وهذه النفقات لا تناسب مع ما ينتظر من النفع الذي يعود من وراء حفرها. وإن - مع احتراق خبرة هذا المهندس المصري الكبير - ألاحظ أن القائدة الممرانية هي التي حدث بالدور الأوروبية إلى شق انفاق طولها عشرات الأميال في جوف الجبال لتسهيل سبل المواصلات . كما أن مشروع شق قناة بناما قد اعترضته صعوبات فنية أشد من صعوبات أرض الصحراء الصخرية فلم تكن أصحاب المشروع عن إتمامه وأخيراً أن هذه الأرض الصخرية لم تكن السلطات الحربية الإنجليزية - في الحرب العالمية الأخيرة - عن إنشاء سكة حديدية بين الأقصر والقصر لما اتضحت الحاجة إليها .

ب - أن في الامكان زراعة جوز الهند على شاطئ البحر الأحمر وريه بماء البحر وأن دائرة المعارف البريطانية تقر إمكان زراعته وريه بهذه الطريقة وأنا أضيف إلى رأى معاليه أن دائرة معارف لاروس عند الكلام على شجرة جوز الهند Cocotier في الجزء الثالث ص ٨٢ تقر أن هذه الشجرة لا تثمر الا على مقربة من البحار في المناطق الاستوائية وأن ارتفاعها يصل إلى ٢٥ متراً

ج - في الامكان زراعة الفواكه في مساحات واسعة يشبه جزيرة سينا التي ثبت تاريخياً أن النبي موسى عليه السلام عند ما خرج من مصر قد سكنها نحو خمسين عاماً مع نحو خمسين الفا من أتباعه قبل انتقالهم إلى فلسطين مما يقطع بأنها كانت اذ ذاك صالحة للزراعة وأن معاليه قد تحدث في هذا الشأن مع سيادة الحاخام الأكبر ناحوم افندي لاضاءة الناحية الهندسية من المشروع بالحقائق التاريخية .

د - أن في الامكان زراعة نحو ثلاثمائة الف فدان في الواحات الخارجة بالصحراء الغربية اذا نظمت طرق الانتفاع بالمياه الجوفية .

ه - أن في الإمكان الإنتاج بالآبار التي في الصحراء الشرقية على مقربة من شاطئ البحر الأحمر ونقل مياهها في أنابيب إلى مناطق المناجم وإلى ميناء القصر التي لا تزال تعتمد على مياه البحر بعد تكييفها .

و - أن من الواجب انشاء هندسات رى ومستعمرات للمهندسين في المناطق

الصحارى كما يجب أن تنتفع بها فى غيره من مشاريع الاصلاح . وهو
موضوع البحث الثالث فى هذا الباب

ثالثاً - تنظيم التعاون بين الدولة المصرية وبين رؤوس

الأموال الأجنبية

قبل أن نشرح برنامج « العمل لمصر » بالنسبة لهذا الموضوع
الدقيق يحسن أن يعرف المصريون حقيقة موقف رؤوس الأموال الأجنبية
من الاقتصاد الأهلى . فقد قدرت هذه الأموال فى عام ١٩٣٧ عند توقيع اتفاق
مونتر و الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر - بمبلغ ٣٥٠ مليوناً من
الجنهيات . منها ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات رأس مال شركة قناة السويس
والباقى وقدره ١١٠ مليوناً من الجنيهات هو قيمة ما قدرت به رؤوس الأموال
الأجنبية الأخرى المستغلة فى مصر . وقد حدث بعد ذلك بسبب حالة
التوتر الدولى التى نشأت من تصرفات المانيا النازية بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٩
أن فقدت أسهم الشركات نحو ٣٠ فى المائة من قيمتها فأصبحت رؤوس
الأموال الأجنبية التى تستغل فى مصر والتى قدرت عام ١٩٣٧ بمائة مليون
وعشرة - عدا قناة السويس - لاساوى فى عام ١٩٣٩ - عندما تسببت
المانيا النازية فى إعلان الحرب العالمية الثانية - أكثر من ٧٥ مليوناً من
الجنيهات ^(١) وقد حدث بسبب التضخم المالى الذى نشأ فى مصر عقب
هذه الحرب العالمية الأخيرة وتزايد بتوالى سنى الحرب أن ارتفعت قيمة
الأسهم ارتفاعاً كبيراً ولذلك قدرت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية
المستغلة فى مصر فى أوائل عام ١٩٤٤ بمبلغ ٢٢٥ مليوناً من الجنيهات بعد

(١) تقدير مسيو مارسيل فانسينو Marcel Vincenot رئيس مجلس ادارة البنك

المقارى - جريدة La Bourse Egyptienne فى ١٤ مارس ١٩٤٤

أن كانت مقدرة في أواخر عام ١٩٣٩ بخمسة وسبعين مليوناً ، أما شركة قناة السويس وقد كانت مقدرة بمائتين وأربعين مليوناً فقد قدرت في أوائل ١٩٤٤ بضعف تلك القيمة فقط - نظراً للاعتبارات الحربية التي خفضت حركة النقل بالقناة - أي بمبلغ ٤٨٠ مليوناً . وبذلك يكون مجموع رؤوس الأموال الأجنبية بمصر مقدراً بنحو سبعمائة مليون جنيه

فاذا تذكرنا أن مجموع الإيراد الأهلي في مصر قد قدر عام ١٩٣٥ بمبلغ ١٨٥ مليوناً من الجنيئات لتبيننا مبلغ تغفل الأموال الأجنبية في اقتصادياتنا . وقد ذهب البعض من غلاة المتطرفين المصريين الى الزعم بأن المصلحة الوطنية تقضى بوجوب وضع السراقيل في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وإغلاق الباب في وجه الممولين الأجانب الذين يريدون استثمار أموالهم في مصر . ونحن نؤمن بأن هذه الدعوة ليست من الوطنية في شيء . وأنها صرخة أرسلت في الجودون بحث ولا دراسة لاستجداء التصفيق . وأن واجب المصلح في العهد الجديد أن يقترح أسس التعاون بين مصر والأجنبي الوافد إليها بخبرته الفنية أو برأس ماله بحيث يثمر هذا التعاون خير الثمرات لمصر دون أن يعرض كيانها الدولي أو سيادتها لأي خطر أو شبهة خطر

ومن الحقائق التي يجب أن يعرفها المصريون « أنهم مسؤولون مسؤولية خطيرة عن أنهم لم يضعوا برامج دراسات مماثل الدراسات التي قام بها أولئك الأجانب وأنهم لم يعقدوا العزم قط على بذل الجهود المرجوة للتحكم في اقتصادهم التجاري والصناعي . وعلى الأخص ان نظم التعليم والدعاية لم تحضر في عقولهم فكرة أن تقلد وظائف الحكومة هي أبعد

الأفكار تعبيراً عن طموح شعب الى المجد» (١)

وليس هذا البحث مجالاً لشرح أسباب التقصير الذي منيت به برامج التعليم والتي ترتبت عليها الخرافة التي تزعم أن مصر قطر زراعى ولا يمكن أن يكون صناعياً وهل تقع مسؤولية هذا التقصر على المصريين أم على المستعمرين منذ عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٢٢ فقد وفينا هذا الموضوع في باب « أهداف العمل لمصر » وإنما يجب أن نعترف بأن الحكومات الحزبية التي تتالت على مصر منذ عام ١٩٢٢ لم تفعل شيئاً إيجابياً لخلق مصر الصناعية .

ب - أن مصر مقبلة على مستقبل صناعى وأنها فى حاجة إلى معاونة الفنين والخبراء الأجانب وأنا يجب أن نسمح لهم بالاقامة فى بلادنا وألا نضع العراقيل فى سبيل قدومهم إلينا (٢)

ح - أن فى مصر عناصر لا تزال تمد اجنبية فى عرف المرسوم بقانون رقم ١٩ بشأن الجنسية المصرية الصادر فى ٢٧ فبراير عام ١٩٢٩ مع أن هذه العناصر ترغب رغبة أكيدة صادقة فى الاندماج اندماجا تاماً ونهائياً فى القومية المصرية . ومن حقها أن تجاب إلى هذه الرغبة التى تقرها التشريعات المصرية الماثلة . فاذا كان من حق المصرى أن ينال جنسية الولايات المتحدة الأمريكية إذا أقام فيها خمسة أعوام فقط فان من حق « من ولد لأجنبي فى القطر المصرى وكانت إقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد » أن يعد مصرياً اذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر اختياره الجنسية المصرية « ولكن المادة السابعة من ذلك المرسوم تشترط لذلك أن يكون

(١) Hafez Afifi Pasha : La Cooperation des égyptiens et des étrangers, La Bourse Egyptienne, 3 Novembre 1943.

(٢) حسن نشأت باشا : من محاضرة ألقى فى شهر مارس عام ١٩٤٤

اختيار الجنسية المصرية لا في خلال سنة من بلوغه هذه السن « ولا شك أن الكثيرين ممن ينطبق عليهم هذا النص الى عام ١٩٣٧ — أى في خلال الأعوام الثمانية التالية لنشر المرسوم — كانوا يفضون الاحتفاظ بجنسياتهم الأجنبية للانتفاع بالامتيازات الأجنبية . ولم يكن في هذا ما يطمئن السلطات المصرية إليهم . ولكن ذلك العهد قد انقضى بكل ما لابس من ظلم واستغلال . وقد شعر الأجانب المولدون في مصر أن مصر — وقد استردت سيادتها — قادرة على حمايتهم وحماية أموالهم وأن الانتساب إليها أصبح شرفاً يباهون به فمن الواجب إذن أن تقبل مصر رجاء هذه العناصر المستمر الاندماج نهائياً في القومية المصرية وقطع كل صلة كانت تربطها بدول أخرى . كما أن في هذا المرسوم أحكاماً يجب أن تعقل بحيث تستطيع مصر أن تدخل في جنسيتها عناصر ثبت أنها « تأملت » مع المصريين وأنها قادرة على الحياة معهم حياة خيرة منتجة .

ويجب لتحقيق التعاون بين مصر ورؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في مصر التفرقة بين استغلال النشاط التجاري والصناعي من جهة وبين استغلال الأراضي الزراعية — وهو العامود الفقري للاقتصاد المصري إلى اليوم — واستغلال المنافع العامة *services publics* فمن مصلحة مصر أن ترحب بكل رؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في كافة المشاريع الصناعية والتجارية وفي أراضي البناء والمباني على قدم المساواة مع المصريين ولكن هذه المصلحة نفسها تحتم وليس في هذا أى ضير على ضيوفنا الأجانب:

١ — تحريم تملك الأراضي الزراعية على غير المصريين .

قد يعترض بأن مصر مقيدة ببعض قيود دولية تحد من حقها في إصدار هذا التشريع لأنها التزمت في المادة السادسة من معاهدة الصداقة والتحالف

بينها وبين بريطانيا العظمى الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦
بما يأتي :

« يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع
مصرى يطبق على الأجانب لن يتناقى مع المبادئ المعمول بها على وجه
العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص
فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب بما فى ذلك الشركات
الأجنبية » وبأن مصر التزمت أيضاً فى المادة الثانية من الاتفاق الخاص
بالغاء الامتيازات فى مصر الموقع عليه فى ٨ مايو عام ١٩٣٧ بموترو بما
يأتى :

« مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الأجانب للتشريع المصرى
فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها ومن المفهوم
أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتناقى مع المبادئ المعمول
بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ولن يتضمن فى المسائل المالية على
الخصوص تمييزاً مجحفاً بالأجانب والشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصرى
والذى يكون فيها للأجانب مصالح جدية » .

ولكن هذا القيد — كما هو واضح — لا يمنع مصر من أن تصدر
تشريعات تراعى فيها مبادئ القانون الدولى العام . وهذا القانون يعترف
للدولة بما لها من حق السيادة الاقليمية أن تنظم المسائل الخاصة بالملكية
« وأن تعين الأشخاص الذين يملكون التمتع بحق الملكية للأشياء الواقعة
على الاقليم ولا حرج على الدولة إذا هى حظرت على الأجانب القيمين
خارج الاقليم تملك العقارات فيه أو تملك المنقولات .. وللدولة أن تحرم

الأجانب المقيمين خارج الاقليم من وراثة العقارات أو المنقولات الموجودة فيه» (١)

ب - تمصير الشركات التي تتولى الخدمات العامة كالنقل بأنواعه

والنور والمياه .

وقد رأينا أن رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر قد بلغت في نهاية الحرب العالمية الأخيرة أكثر من سبعمائة مليون جنيه . منها أربع مائة وثمانون مليوناً من الجنيهات قيمة رأس مال شركة قناة السويس وحدها . أى أكثر من ثلثي مجموع رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر . ولتقف برهة عند هذه الشركة ليعرف منها المصريون حقائق تاريخية تلقى ضوء على حقهم فيها .

١ - في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منح الخديوى سعيد باشا امتياز حفر قناة السويس الى مسيو فردينان ديه ليسييس . وقد توصل الأخير الى الحصول على موافقة الباب العالي على هذا الامتياز في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وقد نصت المادة الأولى من مواد الامتياز على أن تحفر الشركة ترعة تبتدىء من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى الى مدينة الاسماعيليه كمنص على أن للشركة الحق في أن تبيع مياه هذه الترع لمن يستفيد منها من الزراع . ونص في المادة العاشرة على أن تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الأراضي - بعرض كيلومترين من الجانبين - اللازمة لمبانيها والتي تقتضيها حاجتها لاعمل بلائمن وبلاضريبة ونص في المادة الثالثة عشر على أن للشركة الحق التام في أخذ ما يلزمها من المناجم والحاجر المصرية بلائمن وبلاضريبة وعلى أن تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها الخاصة بأعمالها

(١) الدكتور محمود سامي جينه : «القانون الدولي العام» . الطبعة الثانية من ٢٣٦

ونصت المادة السادسة عشر على أن تتمتع الشركة باستغلال القناة مدة تسعة وتسعين عاماً تؤول القناة بعدها إلى الحكومة المصرية . ونص في المادة الثامنة عشر على أن الحكومة المصرية تحصل على حصة قدرها خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح السنوية .

ولم يكده ليسييس يحصل على هذا الامتياز حتى دعا إلى الا كتاب لإنشاء الشركة التي تتولى حفر القناة وجعل رأس مالها مائتي مليون فرنك موزعة على أربع مائة ألف سهم قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك . فلم ينقض شهر واحد على بدء الا كتاب حتى غطى رأس المال المطلوب واشترت مصر من هذه الأسهم ١٧٦٦٠٢ سهماً ولم تشتتر انجلترا سهماً واحداً ظناً منها بأن هذا المشروع لن يقدر له النجاح^(١) !.

٢ -- ولكن هذا الإمتياز الذي لا نظير له في التاريخ من حيث الغبن الواقع فيه على مصر قد عدل بعد رفع الخلاف الذي نشأ بين الخديوى إسماعيل عاهل مصر وشركة قناة السويس الفرنسية الجنسية إلى محكم اختاره الطرفان هو نابليون الثالث عاهل فرنسا ! فقد قضى في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ :

١ - بإبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين وإلزام الحكومة المصرية بأن تدفع في مقابل ذلك «تعويضاً» ! قدر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات .

ب - بأن تنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في ترعة المياه العذبة وتتعهد الحكومة بإتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها.

(١) جوليت آدم : « انجلترا في مصر » ص ٧٢ - ترجمة على فهمى كامل

في مقابل إلزام الحكومة المصرية بأن تدفع « تعويضاً »! قدر بمبلغ ستة عشر مليوناً من الفرنكات .

ح - بأن « تعيد ! » الشركة للحكومة المصرية أرضاً مساحتها ستين ألف هكتاراً اتضح أنها ليست في حاجة إليها في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية « تعويضاً ! » قدر بمبلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات ^(١) . وبذلك بلغ مجموع ما أرغمت الحكومة المصرية بمقتضى هذا التحكيم على دفعه ثلاثة ملايين وثلاث مائة وستين ألفاً من الجنيهات مع أن رأس مال شركة قناة السويس كله إذ ذاك لم يكن يعدو ثمانية ملايين من الجنيهات .

٣ - في عام ١٨٦٦ ، بعد أن كادت تنتهى أعمال إنشاء القناة ، تبين أن عمل الشركة قد يقضي بأن تقيم في غرب القناة مستودعات ومخازن وورشاً ومرافئ ومساكن لأجل الحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأشغال الصيانة ورأت الشركة وقتئذ أن تلحق بهذه المساكن الأراضى التى يمكن زرعها كحدائق تنتج بعض المواد اللازمة فى تلك الأماكن الغائبة كما رأت أن تمكن من الحصول على الأراضى اللازمة لإقامة الأعمال الهندسية التى تكفل حماية القناة من تراكم الرمال فطلبت من الحكومة المصرية أن تزيد مساحة الأراضى التى حددت بفرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ولكنها خشيت من انتفاع الشركة ببيع هذه الأراضى أو المضاربة بها بقصد الربح فنصت صراحة فى المادة الرابعة من اتفاق سنة ١٨٦٦ على أنه لا يجوز للشركة أن

(١) Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez. T 4. p 476

تطالب بمساحات من الأراضي بقصد المضاربة أو الحصول على أراض لزرها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسوم وخرائط أرفقت بذلك الاتفاق . وقد تبينت الشركة أن هذا القيد - مع مانص عليه في المادة العاشرة من عقد الامتياز الصادر من الخديوي سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ من أنه عند إنتهاء أجل الامتياز تحمل الحكومة محل الشركة وتؤول إليها جميع المنشآت التابعة للشركة - سيلجؤها إلى التنازل للحكومة المصرية عن جميع المنشآت بدون مقابل ولذلك سعت لدى هذه الحكومة حتى وصلت إلى اتفاق عقد في شهر أبريل سنة ١٨٦٩ نص في البند الأول منه على أنه « يجوز بيع الأراضي المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لإنشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة » . ونص في البند الثاني من هذا الاتفاق على أن ما يتجمع من ثمن هذه الأراضي - التي يثبت أن الشركة ليست في حاجة إليها - يقسم مناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة (١) .

٤ - وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق جديد بين الخديوي اسماعيل والشركة نص فيه على إلغاء ما أشارت اليه المادة الثالثة عشر من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة باعفاء ما تستورده الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً للشركة قدر بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات (٢) .

٥ - في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة للملاحة بعد أن

(١) محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » أقيمت بجمعية المهندسين

الملكية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣ و ٤

(٢) J. Charles Roux : L'Isthme et le Canal de Suez. T. 1 p. 501.

ضحت مصر في سبيلها أكبر تضحية يمكن أن تقدمها دولة لعمال عالمي كذا العمل ويكفي أن نذكر هنا أن العمال الذين كان مفروضاً أنهم لا يزيدون عن خمسة وعشرين ألفاً قد زادوا في بعض فترات العمل فوصل عددهم الى خمسة وثلاثين ألفاً في الفترة من ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ وهو بدء العمل في الحفر الى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو تاريخ قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث . وقد أثبت التاريخ أن « هؤلاء العمال كانوا يساقون الى العمل بلا أجر من طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتفاهة الغذاء ومشاق العمل حتى أن عدداً كبيراً منهم يربو عن مائتي ألف نسمة قدمات بسبب الأمراض ، التي ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية تعويضاً لأسرهم وأهليهم^(١) »

وقد إتضح كما رأينا أن الحكومة المصرية ا كمتبتت في رأس مال الشركة بأ أكبر نصيب إذ اشترت ١٧٦٦٠٢ سهماً دفعت ثمنها لها ثلاثة ملايين وأربعمائة وستة وعشرين ألفاً من الجنيهات وبلغ مجموع «التعويضات» التي قضى على الحكومة المصرية بدفعها طبقاً لقرار التحكيم الصادر في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ ولإينفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ ، أربعة ملايين وخمسمائة وستين ألفاً من الجنيهات . وبلغت تكاليف شق الترع التي قضى قرار التحكيم بالزام الحكومة المصرية بأتمامها مليوناً ومائتي ألفاً من الجنيهات وبلغت نفقات حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمائة ألفاً من الجنيهات فيكون مجموع هذا المبلغ مع المبالغ التي دفعت كفوائد وسمسرة

(١) جوليت آدم المرجع السابق ص ٧٦

ونفقات محكم نحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات . وتبدو قيمة المساعدة الإيجابية والمساهمة الفعلية التي قدمتها مصر معنوياً وأدبياً إذا تذكرنا أن جميع نفقات إنشاء القناة لم تعد ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات .

٦ - في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ اجتمعت الجمعية العمومية لجلسة أسهم الشركة وقررت أن « تحرم » الحكومة المصرية من حق التصويت الذي تخوله لها ملكيتها لعدد من الأسهم بلغ مائة وستة وسبعين ألفاً وستمائة وسبعين واستندت في هذا القرار الظالم المسرف في التعسف الى أن قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كان قد منح للشركة أرباح هذه الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية في مقابل التعويضات التي ألزمت بها هذه الحكومة ! وأصبحت الحكومة المصرية نتيجة لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لجلسة الأسهم محرومة من أن تكون لها كلمة في إدارة شركة ضحت في سبيل تحقيق غرضها ما ضحت وساهمت في أكثر من خمسين أسهمها^(١) ولكن الخديوي اسماعيل ازاء هذا القرار الجائر وازاء قرار التحكيم الذي أصدره نابليون - وهو قرار نقد أشد بدأ من كثيرين من المؤرخين المحايدين - اضطر أن يعطى توكيلاً لمسيو ده ليسيبس لكي يصوت نيابة عن الحكومة المصرية حاملة الأسهم !

٧ - في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ - وتحت ضغط هذه الظروف القاهرة

(١) استند كثيرون من المؤرخين المصريين على تقرير سير استيفن كيف الحاسب العام للحكومة البريطانية عن حساب نفقات الحكومة المصرية في المدة بين سنتي ١٨٦٤ ، ١٨٧٥ فقد قدر ماتكبدته الحكومة المصرية في إنشاء قناة السويس بمبلغ ١١٩٠٧٥٠٠٠ جنيهاً ، بيير كرايينيس : اسماعيل المقترى عليه ، ص ٢١٢ ترجمة فؤاد صروف

التي امتهنت فيها حقوق مصر البديهيّة امتحاناً تجرد من أبسط مبادئ العدالة -
أضطر الخديوي اسماعيل الى بيع الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية
الى الحكومة الإنجليزية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات - وفي ٢٦ نوفمبر
سنة ١٨٧٥ أي في اليوم التالي مباشرة للبيع نشرت جريدة التيمس مبررة
عمل دزرائيلي ، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذلك ، ما يأتي « من المستحيل
أن تفكر في شراء أسهم قناة السويس تفكيراً منفصلاً عن تفكيرنا في
علاقة إنجلترا المستقبلية بمصر »^(١) وبذلك اتضح جلياً أن شراء حصة مصر
في الأسهم إنما كان لتحقيق غرض استعماري كشف عنه الستار فيما بعد عام
١٨٨٢ وقد تنازلت مصر بعد ذلك عن حصتها في أرباح شركة القناة وهي
الحصة التي قدرت في عقد الامتياز بخمسة عشر في المائة من هذه الأرباح
٨ - في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عقد في الاستانة مؤتمر مثلث فيه
فرنسا والمانيا والنمسا واسبانيا وانجلترا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا ولم
تمثل مصر اذ قرر ممثلو هذه الدول في المادة الأولى من الإتفاق الذي عقده
أن « تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح في زمن الحرب كما في
زمن السلم لسكل سفينة تجارية أو حربية بدون تفرقة بين الأعلام التي
ترفعها . وقد اتفق المتعاقدون على ألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة
في زمن الحرب كما في زمن السلم وألا تكون القناة خاضعة بأي حال للحالة
الحصار » .

٩ - في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ تمكنت شركة القناة من الحصول على
قرار من مجلس الوزراء المصري تعترف فيه الحكومة المصرية بأن مساكن
العمال والموظفين التي تقيمها الشركة تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ولها أن

(١) احمد رشدي صالح : « قناة السويس » ص ٢٢

نزيلها عند نهاية الإمتياز . وقد تعهدت الحكومة فوق ذلك بأن تشتريها جميعها حسب ما تقدر به سنة ١٩٦٨ بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها^(١)

١٠ - في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ نص في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا على أن قنال السويس «الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أسامي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعارض مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » .

هذه صورة مصغرة لمأساة قناة السويس . وهي المأساة التي كلفت تاريخ مصر الحديث أكبر خسارة يمكن أن يتكبدها شعب من الوجهتين المالية والعنوية . وأعظم تضحية يمكن أن يقدمها شعب في سبيل تيسير التبادل التجاري بين الشرق والغرب . فما لاشك فيه أن حفر هذه القناة قد حرم مصر من الأرباح الطائلة التي كانت تجنيها من وراء مرور البضائع في أرضها ولم يحصل ده ليسيبس على امتياز حفر القناة إلا بخديعة إذ أدخل في روع سعيد واسماعيل أنها ستعود بالنفع على مصر^(٢) كما أنه مما لاشك فيه أن حفر القناة قد عاد على الشركة بأعظم الأرباح وأن مصر لم تستفد منه بل

(١) محمد عرفان - المرجع السابق ص ٦

(٢) Leiden : L'Egypte et L'Europe, par un ancien juge mixte, p, 46

أن القناة التي شقت في صميم أرضها كانت سبب شقائها^(١)
وإذا كانت شركة أجنبية واحدة تتحكم في هذا المرفق الخطير من
مرافق الاقتصاد المصري الذي يقدر - الآن - بنحو خمسمائة مليون من
الجنيهات فأننا لا نغلو إذا دعونا المصريين إلى فتح أعينهم على ما يصيب
سيادتهم من خطر داهم بترك هذه المرافق العامة . التي لها وثيق الصلة
باعتبارات السيادة الإقليمية ومصصلحة الدولة والشعب بين أيدي الأجانب .
إنني أومن بأن من واجب كل حكومة مصرية أن تنشر على العالم .
على هذه « الدول المتحدة » التي كونت لها هيئة عالمية انضمت إليهم مصر .
بجميع اللغات الحية جميع الحقائق التاريخية التي تثبت تأمر بعض الرأسماليين
الأجانب على اغتيال حقوق مصر البديهيّة في الاستثمار بالإشراف على
مراقبتها العامة . والتي تدمغ الأساليب التي بذلت لسلب تلك الحقوق بما هي
جديرة به من بطلان لا ريب في أنه سيثير نائرة الضمير لدى المفكرين
الأحرار في كل دولة متحضرة . من واجب وزارة الخارجية المصرية أن
تطبع النشرات بجميع اللغات المعتمدة لدى « هيئة الأمم المتحدة » معلنة
حق مصر شارحة ما أصاب مستغليها من ربح وما عاد عليها من خسارة .
من واجب كل ممثل سياسي وقنصلي لمصر في الخارج أن يتكلم أينما سنحت
له الفرصة . أن يحاضر في الجامعات . وفي الأندية . وفي قاعات المحاضرات
وأن يعلن حق مصر في التحرر من هذا الاستعباد الاقتصادي الذي لا يقره
الضمير الإنساني . من واجب وزارة المعارف العمومية أن تعير من تعهد فيه
الكفاءة من أساتذة التاريخ في جامعتي فؤاد الاول وفاروق الاول الى
الجامعات الأمريكية والانجليزية والفرنسية والروسية ليحاضروا عن تاريخ

مصر الحديث وليفتشوا جيلا من الطلبة يؤمن بأن مصر ضحية تاريخية من حقها أن تنصف. من واجب كل مصرى أن يثبت أن القائمين بنظرية « الحقوق المكتسبة » المزعومة لشركات الاحتكار الأجنبية « مجهلون أن آخر تفسير عصري للعلاقة التي تربط الدولة بتلك الشركات التي تتولى الخدمات العامة لم تعد ناشئة عن حق لتلك الشركات *droit subjectif* وإنما هي ناشئة عن قاعدة قانونية *droit objectif* والقاعدة القانونية التي تصلح لوقت ما قد لا تصاحح للتطبيق في وقت آخر فينبغي تغييرها ، وهذه المرونة القانونية التي تحدث تغيير القواعد القانونية طبقاً لتغير الظروف هي التي مهدت لعقريه شراح القانون في فرنسا فأتاحت لهم أن يقبلوا القواعد القانونية التي كانت مقررة في أزمان سابقة وأن يغيروا فيها وبعدها بحيث تسير العصر الحاضر وتلائمه فليس لشركات الاحتكار التي تتولى المرافق العامة حقوق مكتسبة قبل الدولة لأن تفسير علاقتها بالدولة على هذا الضوء فيه إنكار لسلطان الدولة على هذه المرافق وهو سلطان واجب يدعو شراح القانون العام إلى الاستزادة منه ولكن كل ما في الأمر أن تلك الشركات قد نالت امتيازاتها وفقاً لقوانين ولوائح استند إليها الوزراء المصريون الذين نزلوا لها - في نوع من الغدر أو الغفلة - عن تلك الامتيازات التي تهدر حق الدولة وهذه القوانين واللوائح يمكن تعديلها بل إن تعديلها أصبح فريضة وطنية مقدسة » (١) .

وشيء آخر قد يعترض به على ما دعوت إليه . هو أنه لا يجب على الدولة أن تتوسع في الهيمنة على أعمال قد يكون من المصلحة أن تترك

لنشاط الأفراد أو الشخصيات المعنوية المصرية كالشركات ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن الفكرة الخاطئة التي كانت تذهب إلى أن الدولة يجب أن يقتصر عملها على البوليس والقضاء والجيش قد انتقض عهدها فيجب الترحيب بزيادة سلطان الدولة على مرافق أخرى عامة حتى ولو كانت نية لأن في ذلك تأكيداً لفكرة نيابة الحكومة عن الجماعة في العمل على رقيها ورفاهيتها (١).

والداعون إلى فكرة « العمل لمصر » مؤمنون بأن الرأي العام العالمي إذا تغذى بالمعلومات الصحيحة عن حقوق مصر فإن استعادة هذه الحقوق المسلوقة تكون أقرب منالاً مما يظن ضعاف الإيمان من المواطنين